(٤)

المشهد الاقتصادي

د. حسام جريس

يتناول هذا التقرير أوضاع إسرائيل الاقتصادية مع التركيز على أهم الوقائع الاقتصادية للعام ٢٠٠٧ من خلال قراءة متمعنة ومتعمقة لأهم المؤشرات الرئيسة ومقارنتها محليا وعالميا، وعلى امتداد السنوات السبع الماضية مع الأخذ بعين الإعتبار سرد الظواهر والأحداث التي كان لها الوقع الكبير على أداء الاقتصاد الإسرائيلي للعام ٢٠٠٧، وسيتم هذا الأمر من خلال تحليل مفصل لكل المستجدات الاقتصادية على الساحة الإسرائيلية، إلقاء الضوء على التوقعات للعام ٢٠٠٨ واستشراف الإتجاهات المركزية فيه.

يشمل هذا الفصل البنود التالية:

أولا: جرد شامل ومفصل، مع الاستعانة ببعض اللوائح والرسومات البيانية، لكل المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٧ بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي وتركيبة نموه، ناتج القطاع الخاص، العمالة والأجور، فروع الاقتصاد، الصادرات والواردات، الاستهلاك الخاص، الاستثمارات المحلية والأجنبية، نسبة البطالة، التضخم المالي، عجز الموازنة وما إلى ذلك.

ثانيا: بحث ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٨، والبالغة ٣١٤ مليار شيكل[١] (٨٢,٦ مليار دولار)، وهي ميزانية متأثرة جدا من الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦ وتشمل تقليصا شاملا بميزانية الوزارات المختلفة بنسبة ٦٪، وترتكز على فرضيات وزارة المالية وبنك إسرائيل بنمو اقتصادي بنسبة ٣,٤٪ خلال العام ٢٠٠٨. بالإضافة لذلك، سيتم التطرق إلى الفائض الناتج من جباية الضرائب والمقدر بحوالي ١٠ مليارات شيكل.

ثالثا: الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية واحتدام الصراع حول سيرورة رفع الأسعار لمعظم المواد الغذائية الأساسية والتي ستضرب معظم الطبقات الضعيفة. على سبيل المثال: رفع أسعار الخبز بنسبة ١٢,٥٪، رفع أسعار منتجات الحليب بنسبة ٤٪، رفع أسعار الكهرباء بنسبة ١٥٪ وغيرها. بالمقابل،

مطالبة وزير الصناعة، التجارة والتشغيل بدفع تعويضات للطبقات الضعيفة عن طريق مخصصات الضمان الإجتماعي.

رابعا: سيطرة حماس على قطاع غزة والتي أدت إلى إغلاقه تماما أمام البضائع الإسرائيلية، ما أدى إلى خسائر يومية تقدر بحوالي ١٠ ملايين شيكل، وشمل ذلك فرع الزراعة، فرع الأغذية، فرع الأدوية، المنتجات الكيميائية وغيرها.

خامسا: التوقيع على اتفاقية التقاعد الإلزامي بين منظمة العمال العامة الهستدروت[٢] وبين اتحاد أرباب الصناعة والتي تتضمن ترتيب معضلة التقاعد لحوالي مليون عامل لم يتمتعوا حتى الآن بأي حقوق اجتماعية.

سادسا: الإضرابات في القطاع العام والمطالبة برفع أجور المستخدمين. هذه الإضرابات انتهت عند الإعلان عن اتفاق بين وزارة المالية والهستدروت يقضي برفع الأجور بنسبة ٥٪.

سابعا: إنهيار شركة "حفتسيبا" الإسرائيلية، حيث أعلنت وسائل الإعلام المختلفة في إسرائيل مع بداية شهر آب عن انهيار إحدى أكبر وأقدم شركات المقاولة والبناء في إسرائيل ألا وهي شركة "حفتسيبا"، وقد كان الإعلان عن انهيار الشركة بمثابة صاعقة ضربت الدولة بأكملها، حيث دار الحديث عن مئات العائلات التي من المتوقع أن تخسر كل الأموال الباهظة المدفوعة كثمن البيوت والشقق السكنية. شركة "حفتسيبا" هي شركة مختصة بالبناء في مناطق عديدة في إسرائيل، وبالأخص البناء للمتدينين اليهود وللمستوطنين على الأراضي الفلسطينية المصادرة.

ثامنا: انخفاض سعر صرف الدولار وتأثير ذلك على المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

تاسعا: استمرار الإصلاحات الضريبية للعام ٢٠٠٧ ويشمل ضريبة القيمة المضافة، ضرائب الدخل، الضرائب المفروضة على أسواق المال، ضرائب الدخل السلبية وغيره.

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الإسرائيلي للعام ٢٠٠٧

المقدمة

يواصل الاقتصاد الإسرائيلي تسجيل معطيات إيجابية، تتعلق بنمو الناتج المحلي، البطالة، أسواق المال، الاستثمارات الأجنبية، الصادرات، الدين الحكومي العام، العجز الحكومي وغيرها من جوانب الاقتصاد المهمة التي تدعم استمرار النمو الاقتصادي العام، وعلى أثر هذا فإن المؤسسات الاقتصادية الدولية باتت ترفع من التدريج الاقتصادي في إسرائيل، وتؤكد حصانتها في وجه أزمات اقتصادية خارجية، حتى لو كان الأمر يتعلق بالأزمة التي تظهر بوادرها في الاقتصاد الأميركي[٣]. بالمقابل، تستمر العديد من شركات الاستثمار العالمية في تقديم توصيات إيجابية عن الاقتصاد الإسرائيلي وعن مدى جاذبية أسهم الشركات الإسرائيلية وبالذات تلك المتداولة عالميا. وقد صرح محافظ البنك المركزي في إسرائيل[٤]، ستانلي فيشر، بأن الاهتمام العالمي بالاقتصاد الإسرائيلي آخذ بالازدياد إذ يظهر هذا الأمر جليا بأسعار الأسهم في البورصة المحلية، والتي تضرب أرقاما قياسية شهرا بعد الآخر، وكذلك في جذب الرساميل الأجنبية إلى البورصة الإسرائيلية والشركات الخاصة، وبالذات شركات الصناعات التكنولوجية المتطورة (الهاي تك). ويواصل فيشر قائلا إن هذا الأمر إن دل على شيء فهو يدل على مدى المصداقية والأمانة التي يمنحها العالم والمستثمرون الأجانب للاقتصاد والتكنولوجيا الإسرائيلية. ويستدل من معطيات بنك إسرائيل أن هذه الظواهر لا تسير باتجاه واحد إذ هناك العديد من الشركات الإسرائيلية الرائدة عالميا والتي ترى أن السوق الإسرائيلية غير كافية لاحتواء فعالياتها، وعليه فإن هذه الشركات[٥] تستثمر خارج البلاد إن كان باقتناء شركات أجنبية أو الاستثمار في أسواق المال العالمية وبأموال طائلة (أنظر لاحقًا).

هذه الشركات وغيرها من قطاعات الاقتصاد المختلفة تتمتع بنمو نابع من أمرين: الأول هو ازدياد الفعاليات الاقتصادية في الدولة، إثر ازدياد الإنتاجية من جهة وازدياد النجاعة من جهة أخرى، والأمر الثاني هو ازدياد مبيعات التصدير. كان العام ٢٠٠٧ هو العام الرابع على التوالي الذي سجل فيه الناتج المحلي الإجمالي نموا سريعا يفوق نسبة ٥٪.

شهد الاقتصاد الاسرائيلي وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية طفرة قوية تمثلت في نمو قوي ترافق مع تراجع المديونية العامة نسبة الى حجم الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن تحسن ملحوظ بميزان المدفوعات وسط هبوط ملحوظ في معدلات البطالة.

الناتج المحلي الإجمالي ونموه

شهد العام ٢٠٠٧ استمرار النمو السريع لمعدلات الناتج المحلّي الإجمالي ليبلغ نسبة ٥,٣٪ بينما أشارت التوقعات الأولية إلى نمو بنسبة ٥,١٪ طبقاً لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية وبنك إسرائيل، وهذا الأمر معاكس تماما لما كان عليه العام ٢٠٠٦ حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,١٪ بدلا من ٥,٤٪ كما كان متوقعا وقد كان نمو ناتج القطاع الإنتاجي[٦] في الطليعة لهذا العام ووصل إلى ٦,٦٪ (مقارنة مع ٥,٣٪ في العام السابق) وهو يشكل عمليا المحرك الأكبر للنمو الاقتصادي المحقق العام ٢٠٠٧، وذلك بسبب ازدياد الطلب المحلي ولكن بالأساس بسبب ازدياد الطلب العالمي وارتفاع الصادرات الصناعية لمعظم دول العالم. ويعود ارتفاع ناتج القطاع الإنتاجي بشكل رئيسي إلى الإرتفاع

في الأنشطة الاقتصادية لكل من فروع البناء، السياحة والصناعة ومن الجدير ذكره أن ناتج فروع التجارة والخدمات ارتفع العام ٢٠٠٧ بنسبة ٩,٨٪ وأما ناتج القطاع الصناعي فقد ارتفع بنسبة ٩,١٠٪ (أنظر لائحة رقم ١).

ويجمع المحللون والخبراء الاقتصاديون وبناء على هذه المعطيات، بأن الاقتصاد الإسرائيلي يثبت مرة تلو الأخرى قوة وثباتا لا مثيل لهما، وبالذات بعد خروج الدولة من حربها على لبنان. يقول المحللون في هذا الصدد إن الحرب الإسرائيلية على لبنان كانت المرة الأولى في تاريخ إسرائيل التي يواصل فيها الاقتصاد نموه بوتيرة توازي التي كانت سائدة قبل الحرب[٧]. وهذا الأمر دفع بالعديد من الصحف الاقتصادية العالمية[٨] إلى وصف الاقتصاد الإسرائيلي "كأفضل اقتصاد مبادر في العالم". وهذا الأمر يؤكده رينهارد كلوس، المحلل الاقتصادي في بنك يو بي اس العالمي "أن الحرب مع حزب الله رغم تأثيراتها السلبية الواضحة، إلا أنها بالمقابل أظهرت للمستثمرين الأجانب مناعة الاقتصاد الإسرائيلي وقوته، ومرونته في التعامل مع الاحداث". والحقيقة ان الدلائل قوية في هذا المجال، فقد حققت إسرائيل مركز أفضل دولة في الشرق الأوسط من ناحية التنافسية والترتيب ١٥ عالميا بحسب قائمة المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. كما أن إسرائيل كانت أفضل دولة في الشرق الأوسط من ناحية سهولة ممارسة الأعمال في الشرق الاوسط، و٢٦ عالميا بحسب تقرير البنك الدولي[٩]. وفي السياق نفسه، فقد لفت خبراء في الاقتصاد الإسرائيلي إلى أن إسرائيل نجحت خلال الفترة الماضية في بناء هيكل اقتصادي منفصل عن الواقع السياسي، بمعنى قدرته على تحقيق معدلات نمو قياسية رغم الأجواء المتوترة، مرجحين أن تحقق إسرائيل نمواً يفوق ما تشهده دول متقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان ومجمل دول أوروبا.

واعتبر الخبراء أن سر قوة الاقتصاد الإسرائيلي يتمثل في اعتماده على مجموعة من القطاعات التي تستطيع عزل نفسها عن تأثير التوترات الإقليمية، وفي مقدمتها قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والكيماويات والأدوية.

لائحة رقم 1: المؤشرات الإقتصادية الرئيسية

المقياس	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الاجمالي (مليارات الدولارات)	122.7	127.9	133.7	140.5	147.9
نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (%)	1.3%	4.3%	5.2%	5.1%	5.3%
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (آلاف الدولارات)	17.2	18	18.7	19.9	20.7
نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد (%)	-0.5%	3.0%	3.4%	3.2%	3.2%
صادرات البضائع والخدمات (مليارات الدولارات)	43.5	52.8	57.9	62.6	↑5.9%
واردات البضائع والخدمات (مليارات الدولارات)	44.4	52.3	57.5	61.7	↑5.3%
نمو القطاع الإنتاجي (%)	0.8%	4.2%	5.1%	5.3%	6.6%
نمو فروع التجارة والخدمات (%)	0.6%	4.9%	6.2%	7.9%	8.9%
نمو ناتج القطاع الصناعي (%)	3.7%	6.9%	8.4%	9.1%	10.9%

المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية، بنك إسرائيل ووزارة المالية

كل هذه الأمور أدت إلى تحقيق ناتج محلي إجمالي للفرد بلغ ٢٠،٧ ألف دولار، وهو يشكل ارتفاعا بنسبة ٢,٣٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٦ ما ضمن له المرتبة السادسة عشرة على قائمة OECD[١٠] العالمية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الولايات المتحدة ٤٣,٧ ألف دولار وفي اليابان ٣٥,٦ ألف دولار وفي النمسا ٣٤,٤ ألف دولار وفي أيطاليا ٢٨,٢ ألف دولار وفي نيوزيلاندا ٢٥,٩ ألف دولار وفي كوريا الجنوبية ٢٢,٣ ألف دولار (أنظر رسوم رقم ١، ٢ و ٣ فيما يلي)[١١].

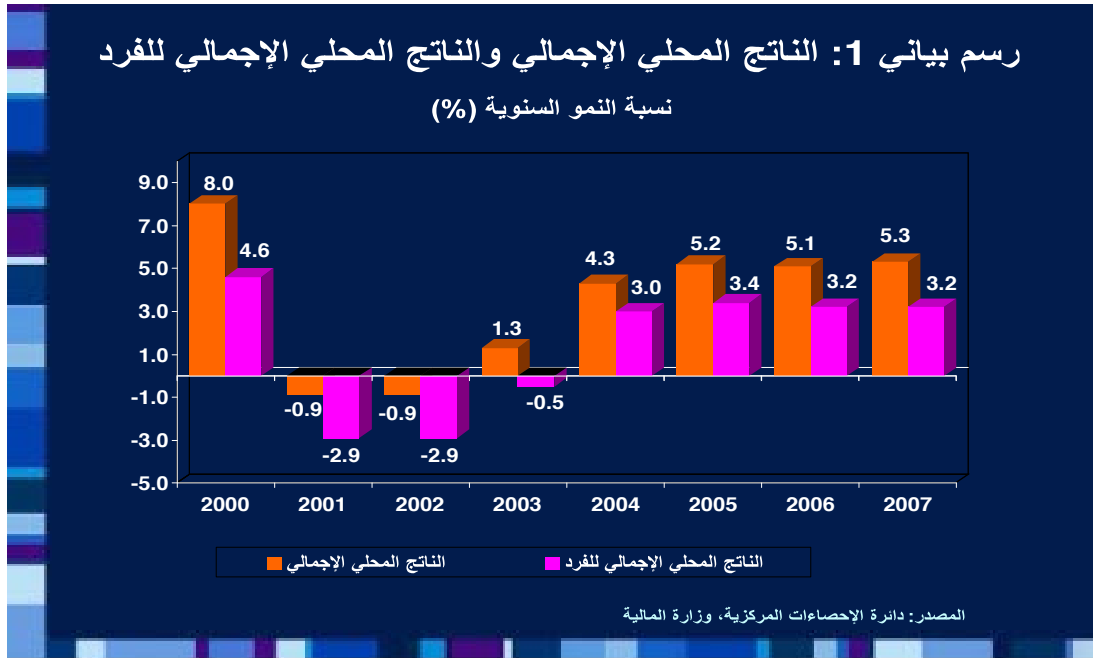

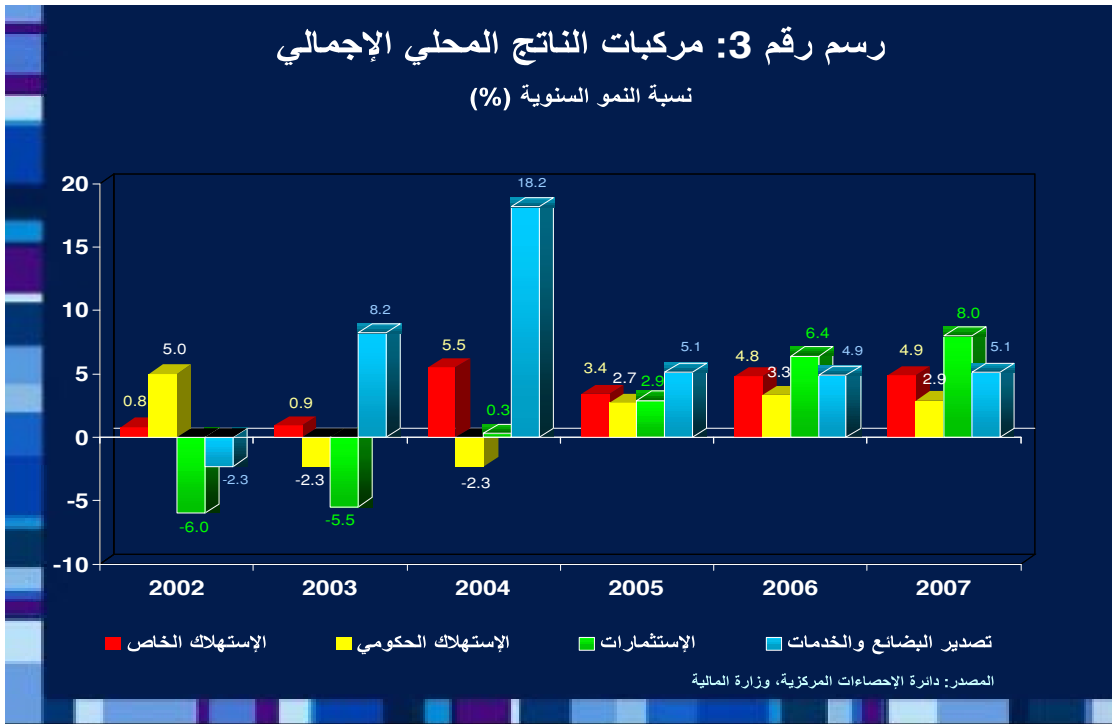

وطالما نشرح قوة هذا الاقتصاد، نلاحظ أنه ما بعد العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠٠٧، فإن الصادرات متفوقة على الأنشطة الأخرى، وهذا دليل طاقة إنتاجية وضمان أسواق. هذا متعلق بالمسألة الإستراتيجية بأن هذا الاقتصاد ضمن عشاً او مشكاة في المبنى السوقي العولمي. كما أن كل من نشاطي التصدير والاستثمار متجاوزين للاستهلاكين الحكومي والخاص، وهذه مسائل إيجابية. كما نلاحظ ثبات الاستهلاك الخاص وتناقص الاستهلاك الحكومي وهو مرتبط بالتوجهات النيوليبرالية التي بدأت إسرائيل بتطبيقها بشكل مكثف في عهد رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو.

العمالة والأجور

سجلت نسبة البطالة في إسرائيل أدنى مستوى لها منذ أحد عشر عاما وذلك وفقا لاستطلاع القوة البشرية الصادر عن دائرة الإحصاءات المركزية، إذ كانت هذه النسبة ٤,٧٪ وهم نحو ١٩٤ ألف عاطل عن العمل، قياسا إلى ٢٤٠ ألف عامل والذين شكلوا نسبة ٨,٧٪ عند نهاية ٢٠٠٦ مع العلم أن نسبة البطالة كانت خلال العام ٢٠٠٤ بنسبة ٧,١٠٪ وهي أعلى نسبة خلال الستة عشر سنة الماضية.

يعد العاطلون عن العمل حسب دائرة الإحصاءات المركزية أناسا لم يعملوا حتى ساعة واحدة في أسبوع الاستطلاع وبحثوا عن عمل على نحو نشيط في الأسابيع الأربعة الأخيرة التي سبقته، بالتسجيل في مكاتب العمل، والتوجه الشخصي أو برسالة إلى رب عمل وما شابه، وكان يمكنهم بدء العمل في أسبوع الاستطلاع لو عرض عليهم عمل ملائم. وقد احتسبت معطيات اتجاه نسبة غير العاملين بعد حسم التأثيرات الموسمية.

من ناحية أخرى فقد ارتفع حجم المشاركة في قوة العمل في العام ٢٠٠٧ بزيادة مقدارها ١٠٨ آلاف شخص، لتصل إلى ٤,٥٦٪ ولكن هذه النسبة لا زالت الأدنى بين الدول الغربية خاصة، وذلك بسبب المشاركة المتدنية للقطاع

اليهودي الأصولي (الحريديم) والبالغة ٤٥٪ من القوة العاملة، وكذلك مشاركة العرب الفلسطينيين في إسرائيل في القوة العاملة والبالغة ٣٩٪ (أنظر رسم ٤).

إذا عاينا أسباب تدني نسبة المشاركة في القوة العاملة لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل والمقدر عددهم بحوالي مليون ومائتي ألف شخص ويشكلون حوالي ٢٠٪ من مجمل سكان الدولة، نجد أنهم عانوا ولا زالوا يعانون منذ العام ١٩٤٨، أوضاعا شديدة الوطأة على كاهلهم، جراء سياسة التمييز العنصري والقهر القومي التي يتعرضون لها، والتي تعد نهجا ثابتا للمواقف الصهيونية المعتمدة ازاءهم في شتى ميادين الحياة، ويعانون اقتصادياً منذ قيام الدولة، وهذه المعاناه آخذة بالازدياد سنة بعد اخرى وصلت إلى أبعد الحدود في الفترة الأخيرة، وهي نتيجة تجاهل مستمر وطويل الأمد أتى بعد مرحلة طويلة من التهميش والإقصاء عن مصادر التطور (بما في ذلك الأراضي والمصادر الأخرى). تجاهلت حكومات إسرائيل على مختلف أنواعها على مر السنين مطالب العرب الفلسطينيين في إسرائيل مساواة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وظل الخطاب التقليدي الذي يبرر التمييز ويحميه مؤطرا بالمقولات الإسرائيلية التقليدية حول هوية الدولة ومكانة العرب الهامشية. هذه المطالب تتمحور بالاساس حول الحق في توزيع الموارد والمصادر الخاصة بهم بشكل يلائم احتياجاتهم عن طريق منع الإلزام من قبل المؤسسات والسلطات التي لا تعترف بهذه الاحتياجات. هذا التهميش أدى إلى وجود العرب الفلسطينيين في قاع السلّم العلمي والمهني وعليه تقل احتمالات تنافسهم على الفرص الجديدة وبالذات تلك المتعلقة بفروع التكنولوجيا والخدمات المالية على اختلاف أنواعها. أما نسبة المشاركة المتدنية لدى اليهود الأصوليين (الحريديم) فهي نابعة من حقيقة كونهم تلاميذ في المدارس الدينية على إثر إعفائهم من الخدمة العسكرية.

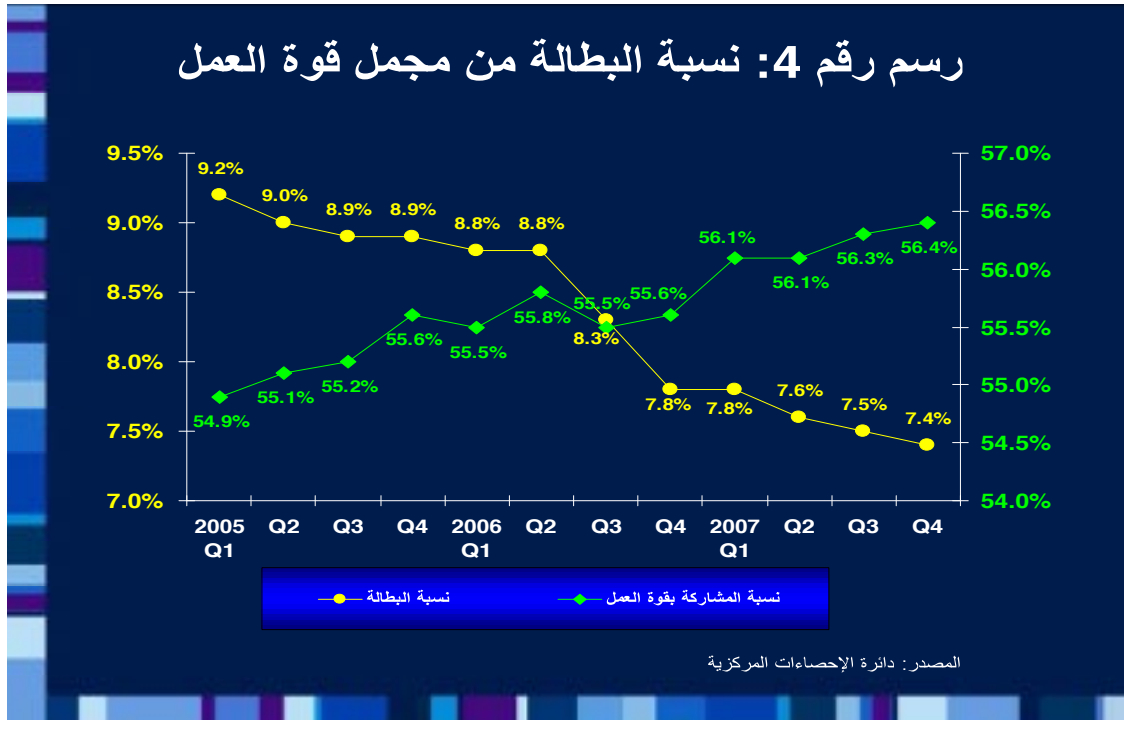

بلغ معدل الأجر الفعلي الشهري للعام ٢٠٠٧ إلى مبلغ ٧٥٤، ٧ شيكلا (حوالي ٠٤٠، ٢ دولارا) للعامل الواحد، مقارنة مع ٥٣٦، ٧ شيكلا في العام ٢٠٠٦ أي بما معناه ارتفاع الأجر الفعلي بنسبة ٣٪ خلال العام ٢٠٠٧. ولكن إذا أمعنا النظر وحللنا تطورات دخل العمال في إسرائيل قد نجد صورة غير متكافئة تماما. هنالك تفاوت ملحوظ في الدخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، إذ تفيد مؤشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووزارة المالية إلى أن الدخل المتوسط الشهري في قطاع الصناعة يفوق الدخل العام بنسبة ٤٠٪ ويصل في الوقت الراهن إلى ٨٠٠، ١٠ شيكل. هذا التفاوت يبرز أيضا داخل قطاع الصناعة نفسه فقد كانت قيمة الدخل المتوسط الشهري في قطاع التكنولوجيا الرفيعة أكثر من ٢٠ ألف شيكل، وفي صناعة التكنولوجيا المختلطة ١٥ ألف شيكل، فيما بلغ في الصناعات التقليدية ٨ آلاف شيكل. هذا التفاوت بدا جليا بين الفئات العشرية المختلفة، ففي أعقاب الطفرة التي شهدها النمو الاقتصادي الحالي لم تحرز سوى الفئتين العشريتين الأكثر ثراء، ولا سيما الأولى بينهما، ارتفاعا في حصتيهما من كعكة الدخل. فقد أحرزت الفئتان المذكورتان على مدى السنوات الماضية ارتفاعا متتاليا في نصيبها من كعكة الدخل بلغ في العام ٢٠٠٤ نسبة ٢, ٤٤٪، وصل في العام ٢٠٠٥ إلى ٧, ٤٤٪، وإلى ٨, ٤٤٪ في العام ٢٠٠٦ وإلى ٩, ٤٤٪ العام ٢٠٠٧. وقد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري للفئة العشرية الأكثر ثراء في العام ٢٠٠٧ ٤٢، ٩٠٤ شيكل، أي ما يعادل نحو ٤ أضعاف متوسط دخل الأسرة المتوسط في الفئة العشرية الخامسة. في المقابل طرأ انخفاض في حصة الفئات العشرية السبع الدنيا، فيما بقيت حصة الفئة العشرية الثامنة على حالها (أنظر لائحة رقم ٢).

من بين الفروع التي ساهمت في خلق وظائف جديدة خلال العام ٢٠٠٧ (حوالي ١١٠ آلاف فرصة عمل تم إشغالها من قبل ١٠٨ آلاف عامل) هناك قطاعا التكنولوجيا الرفيعة والخدمات المالية، اللذان ساهما بنحو ٤٥ ، ٣٧ ألف فرصة عمل على التوالي[١٢]، وهذا الأمر هو استمرار لما كان عليه العام ٢٠٠٦ حيث ساهم هذان القطاعان على التوالي بنحو ٤٣، ٣٤ ألف فرصة عمل. علينا أن نذكر أن هذه المساهمة تشمل الوظائف الجزئية والكاملة وليس بالضرورة أن يشغلها نفس العدد من الأشخاص.

لائحة رقم 2: مؤشرات سوق العمل الرئيسية

المقياس	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة البطالة (%)	10.5	10.7	9.6	7.8	7.4
نسبة المشاركة بقوة العمل (%)	54.2%	54.9%	55.4%	55.9.%	56.4%
متوسط الدخل الشهري العام (شاقل)	6725	7285	7496	7536	7754
متوسط الدخل الشهري في قطاع الصناعة (شاقل)	8980	9125	9870	10280	10800
متوسط الدخل الشهري للفئة العشرية 1 (شاقل)	39746	40128	40908	41980	42904
متوسط الدخل الشهري للفئة العشرية 10 (شاقل)	3125	3301	3335	3425	3685

المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية، بنك إسرائيل ووزارة المالية

الصناعة

تشير معطيات بنك إسرائيل ودائرة الإحصاءات المركزية إلى أن فروع الصناعة المختلفة استوعبت خلال العام ٢٠٠٧ ما يقارب ٢٦ ألف عامل جديد[١٣] (حيث وصل عدد المشتغلين في هذه الفروع إلى ٤٢٢ ألفًا)، وهي أعلى وتيرة استيعاب خلال ال٣٥ عاما الماضية، وقد شمل هذا الإستيعاب كل الفروع الصناعية وعلى النحو التالي: ٣٥٪ من العمال الجدد تم استيعابهم في فروع الصناعات التكنولوجية المتطورة وذلك رغم تراجع نمو الإنتاج في هذه الفروع بشيء ضئيل مقارنة مع الثلاث سنوات السابقة، ٣٠٪ من العمال الجدد تم استيعابهم في فروع التكنولوجيا المختلطة وأما الباقي فقد تم استيعابهم بشكل متساو بين فروع الصناعات التقليدية وفروع الصناعات الراقية.

نما ناتج القطاع الصناعي بحوالي ٥ ,٦٪ بعد أن قارب نموه نحو ٩ ,٩٪ العام ٢٠٠٦، ويمكن تفسير ذلك عن طريق التباطؤ الحاصل بفروع الصناعات التكنولوجية الرفيعة "الهاي تك" والتي نمت خلال العام ٢٠٠٧ بنسبة ٤٪ فقط، وذلك بعد نمو حاد خلال السنوات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ بمعدل ١٤٪ سنويا. وبالرغم عن النمو المعتدل نوعا ما في فروع الهاي تك فإن هذه الفروع ساهمت بحوالي ٤٠٪ من مجمل الإنتاج الصناعي، وقد سبب نمو الهاي تك السريع خلال العقد المنصرم تغييرا بنيويا جذريا في فرع الصناعة يتلخص بوتيرة استيعاب عمال جدد مساوية لنسبة نمو الصناعة ما يعكس تراجعا خفيفا في نتاج العمل في فرع الصناعة، وبالفعل فإن المعطيات تشير إلى تراجع بنسبة ٣ ,٠٪ في العام ٢٠٠٧ وذلك بعد خمس سنوات متواصلة من ارتفاع نتاج العمل في الصناعة بمعدل ٥ ,٣٪ سنويا.

وصلت مبيعات الفروع الصناعية إلى حوالي ٨٠ مليار دولار واشتغل في هذه الفروع ما يقارب ٤٢٢ ألف شخص، اشتغل ٦٠٪ منهم في فروع الصناعات التقليدية. وقد ازداد عدد العمال في فروع الغذاء والمشروبات، فروع المواد المعدنية، فرع أجهزة المراقبة، المراقبة الطبية، الفروع الكيميائية، المطاط والبلاستيك، ولكن بالمقابل قل عدد العاملين في فروع المجوهرات، فروع الطباعة ودور النشر.

وسجل الارتفاع الأكبر في الإنتاج الصناعي في العام ٢٠٠٧ في فروع الكهرباء والالكترونيات، حيث وصل الارتفاع فيها إلى ٢٦٪ مقابل الفترة المماثلة من العام ٢٠٠٦. كما ارتفع في صناعة الصلب بنسبة ١٢٪، وفي صناعة البلاستيك والمطاط والكيماويات بنسبة ٣٪، وفي فرع المواد الغذائية والمشروبات بنحو ٢٪. مقابل ذلك حدث انخفاض في إنتاج الصناعات التقليدية كالنسيج والملابس والمنتجات الجلدية، وبلغت نسبة الانخفاض نحو ٤٪.

نما التصدير الصناعي سنة ٢٠٠٧ بنسبة ٩ ,١٦٪ وبلغ حوالي ٣٥ مليار دولار بعد نموه بنسبة ١٢٪ العام ٢٠٠٦ (أنظر رسم رقم ٥) وعليه يصل حجم نمو التصدير الصناعي إلى حوالي ٦٠٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة. ومن الجدير بالذكر أن التصدير الصناعي نما خلال العقد الأخير (١٩٩٧ – ٢٠٠٧) بنسبة ١٣٠٪ وارتفع وزنه من مجمل مبيعات فرع الصناعة من ٢٨٪ العام ١٩٩٧ إلى ٤٤٪ العام ٢٠٠٧.

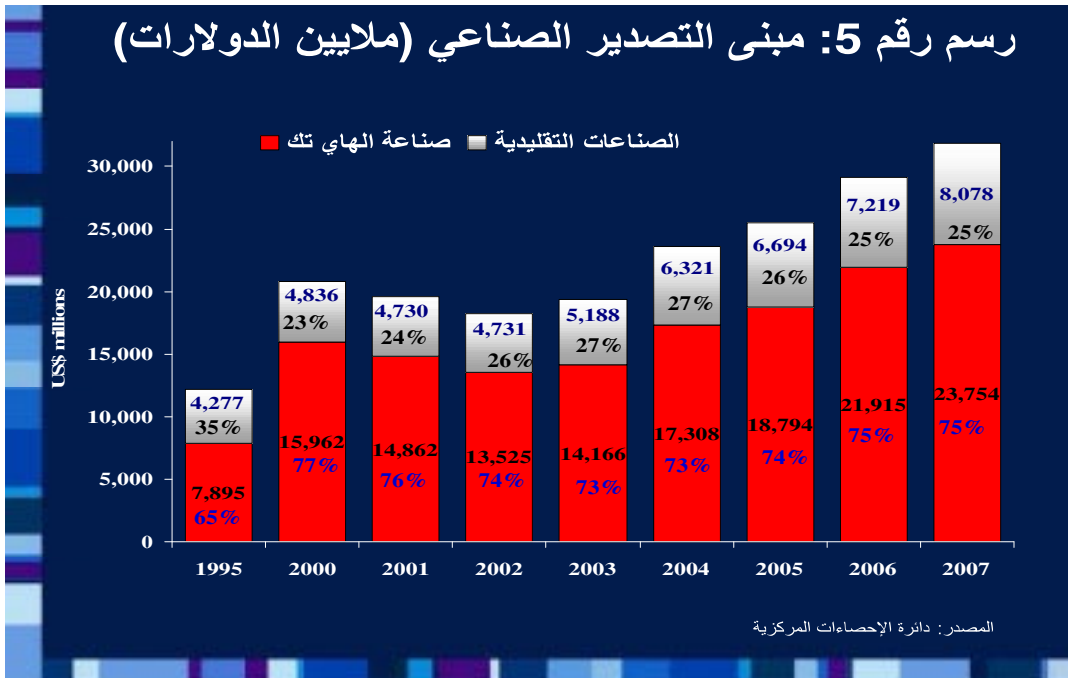

أما بالنسبة للصناعات العسكرية فهي تعتبر إحدى دعائم الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تشكل صادرات الأسلحة نسبة عالية منها تصل إلى أكثر من ٧٥٪ من إجماليها، ويرجع ذلك في الأساس للاهتمام الذي أولته الإستراتيجية الإسرائيلية الشاملة في بُعديها العسكري والاقتصادي إلى الصناعة الحربية. وقد بلغ حجم إنتاج الصناعات العسكرية حوالي ٥٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي، وعليه تصبح إسرائيل رابع مصدّر عالمي للاسلحة متجاوزة للمرة الاولى بريطانيا في هذه القطاع. وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية توظف نحو ١٣٥ ألف عامل، أو ما يعادل ١٠٪ من إجمالي العمالة الإسرائيلية في القطاع الإنتاجي. وقد تأسست الصناعات العسكرية العام ١٩٣٣ وتحولت من شركة منتجة للأسلحة والذخيرة الأساسية إلى شركة تنتج كل أنواع الأسلحة بما في ذلك أجهزة تحرك فضائية. الصناعات العسكرية تعتمد اعتمادا كليا على التكنولوجيا الرفيعة (الهاي – تك) وهي تعمل في عدة مجالات منها الدبابات، الطائرات، الأسلحة الالكترونية، الصواريخ، الأسلحة الخفيفة، المدرعات وغيرها.

وإذا أمعنا النظر في الصناعات العسكرية الإسرائيلية يمكننا استنتاج ما يلي:

أولا: إرتباط التطور التدريجي للتصنيع الحربي الإسرائيلي على نحو وثيق، بالمهمات التي وضعها المشروع الإسرائيلي نفسه.

ثانيا: قطعت إسرائيل، بمعيار حجم القوى والوسائط المستخدمة في التصنيع الحربي، أشواطاً مديدة على طريق التحول إلى دولة عظمى من حيث القدرة على إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة.

ثالثا: تقدم صادرات الصناعات العسكرية الإسرائيلية صورة مركبة بثلاثة أبعاد هي: الحالة الإنتاجية لهذه الصناعات، ومدى النجاح الإسرائيلي في بناء العلاقات أو التغلغل على المستوى العالمي، وتوظيف صادرات الأسلحة في خدمة الإستراتيجية العليا لإسرائيل، ووجود علاقة عضوية بين التصنيع الحربي الإسرائيلي والدعم الأميركي

لإسرائيل في الميادين الاقتصادية والعسكرية والسياسية كافة؛ واتسام هذه العلاقة بصفة الاستناد الدائم إلى قاعدة التحالف والمصالح المشتركة، سواء في ميدان الصراع ضد العرب أم في الدور الوظيفي للمشروع الإسرائيلي في المنطقة على المدى الطويل. وهو ما يفسر التركيز الأميركي على تفوق إسرائيل في مواجهة الدول العربية.

رابعا: تتعرض الصناعات العسكرية الإسرائيلية لكثير من المشكلات الذاتية والموضوعية، بعضها ناجم عن هويتها ودورها وتأثرها بالواقعين: الاجتماعي والاقتصادي القائمين في الدولة، وبعضها الآخر ناجم عن المناخ العام الذي يحيط بعملية التصنيع الحربي في العالم.

الزراعة

تراجعت حصّة الإنتاج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من ٢,١٪ العام ٢٠٠٦ إلى ١,٥٪ العام ٢٠٠٧. كما انخفضت نسبة الصادرات الزراعية من ٣,٨٪ إلى أقلّ من ٣٪ من إجمالي الصادرات. بلغ حجم الإنتاج الزراعي خلال العام الماضي حوالي ١٣,٦ مليار شيكل وأما نسبة العاملين في مجال الزراعة من بين إجمالي العاملين في قطاعات الاقتصاد العام ٢٠٠٦ كانت ٣,٥٪، وفي العام ٢٠٠٧ كانت ٢,٩٪. وبلغ متوسط الأجر الشهري في مجال الزراعة ٣٧٨٠ شيكلا في العام ٢٠٠٦ وفي العام ٢٠٠٧ بلغ ٣٨٩٥ شيكلا، وهو يعد من أقل الأجور في إسرائيل.

يكاد القطاع الزراعي يعتمد كلياً على البحث والتطوير، ويتم تطبيق الأبحاث في هذا المجال بالتعاون بين المزارعين والباحثين وتنقل نتائج الأبحاث إلى الحقل بسرعة عن طريق شبكة واسعة للخدمات.

على سبيل المثال تُعتبر اسرائيل في مقدمة دول العالم من حيث معدّل انتاج الحليب للبقرة الواحدة سنوياً، إذ أنه ارتفع من ٦،٣٠٠ لتر العام ١٩٧٠ إلى ١٠،٠٠٠ لتر الآن، نتيجة استخدام الطرق العلمية في تربية الأبقار والاستعانة بالفحوصات الوراثية التي يقوم بها معهد فولكاني[١٤]. وقد تمكنت اسرائيل من تحسين الأبقار بفضل استخدام أساليب علمية متطورة بالتعاون مع دول أخرى. وقد احتلت إسرائيل العام ٢٠٠٧ المرتبة الأولى عالميا في التطوير التكنولوجي الزراعي وفي الري بالتنقيط واستخدام الطاقة الشمسية لتحسين التربة واستغلال مياه الصّرف الصحي في الزراعة.

يعتمد فرع الزراعة اعتمادا كليا على عمال من غير اليهود، وبلغت نسبة اليهود العاملين في الزراعة الآن ١٥٪ فقط من إجمالي العاملين في هذا المجال. أما باقي العاملين فهم من العمال الأجانب (ويصل عددهم إلى نحو ٣٠ ألف عامل، معظمهم من دول شرق آسيا مثل تايلاند والصين) والأقلية الفلسطينية في إسرائيل (ويصل عددهم نحو عشرة آلاف عامل). وقد زاد عدد العمال الأجانب خلال السنوات الاخيرة، خلافا للإلتزام الحكومي المستمر بخفض عددهم ، وبالتالي تغلق الأبواب في وجه آلاف العمال المحليين. المزارعون الإسرائيليون يفضّلون العمال الأجانب لان أجورهم زهيدة. حسب تقرير مراقب الدولة[١٥] يصل معدل أجر عامل الزراعة التايلاندي إلى ٣،١٥٠ شيكلا شهريا، بما في ذلك الساعات الاضافية الكثيرة مع العلم أن الحد الأدنى للأجور هو ٣،٧٣٥ شيكلا تقريبا، من دون احتساب الساعات الإضافية. اضافة الى ذلك، العامل التايلاندي مستعد للعمل في كافة ساعات النهار والليل، إذ ليست له التزامات عائلية، وبامكانه العمل ساعات طويلة دون حساب. النتيجة هي ضرب مصدر رزق

عمال الزراعة العرب. الأوائل الذين تم تبديلهم والاستغناء عنهم هم العمال الفلسطينيون من الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين فقدوا أماكن عملهم في إسرائيل نتيجة سياسة الطوق والجدار. غير أن الوضع في التجمعات العربية في إسرائيل يزداد سوءا أيضا.

يعود سرّ نجاح الزراعة الإسرائيلية حاليًا إلى التفاعل الوثيق بين المزارعين والباحثين المدعوم عملهم حكوميًا والذين يتعاونون في تطوير وتطبيق طرق ذكية في كافة ميادين الزراعة، بالاضافة إلى التقدُّم التكنولوجي وأساليب الريّ الجديدة واختراع الآلات الزراعية الميكانيكية.

السياحة

زار إسرائيل عدد كبير من السيّاح في العام ٢٠٠٧ حيث بلغ ٢,١ مليون شخص مقارنة مع ١,٦ مليون سائح العام ٢٠٠٦ أي بزيادة قدرها ٢٤٪ بين العامين، ويعود هذا التزايد إلى استقرار الأوضاع الأمنية وفقا لتصريحات الدولة. وقد كان ٥٧٪ من هؤلاء السياح من أوروبا و٣٢٪ من الأميركيتين و٨٪ من آسيا.

بلغت أرباح العملة الأجنبية من قطاع السياحة في العام ٢٠٠٧ مبلغ ١١,٧ مليار شيكل (٣,١ مليار دولار) أي ٥٪ من مجمل الصادرات و١٦,٨٪ من الخدمات التصديرية، واستوعب فرع السياحة حوالي ١٢ ألف عامل جديد. تقلّ مساهمة فرع السياحة عن ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلاّ أنّ قيمتها المضافة بالعملة الخارجية تبلغ ٨٥٪ ممّا يجعلها تحتلّ المرتبة الأولى على سلم الصناعات التصديرية في البلاد ويعمل فيها ١٠٠ ألف مستخدم.

تعمل وزارة السياحة حاليا على زيادة عدد السياح إلى ٢,٨ مليون سائح العام ٢٠٠٨ وإلى ٥ ملايين سائح العام ٢٠١٢. ويتوقع اقتصاديو وزارة السياحة أن تخلق هذه المعطيات ١٠٠ ألف وظيفة جديدة خلال ٥ سنوات، هذا بالإضافة إلى ١٠٠ ألف عامل يعملون حاليا في فرع السياحة في إسرائيل.

ولكي نفي هذا التقرير الإستراتيجي حقه في هذا المجال، علينا الحديث عن السياحة الداخلية كأحدى الفعاليات الاقتصادية. يمكننا قياس حجم هذه الفعاليات عن طريق عدد النزلاء في الفنادق بالإضافة إلى عدد زائري الأماكن المختلفة في اسرائيل. تطورت السياحة الداخلية في إسرائيل بشكل ملموس خلال السنوات الأخيرة وقد نزل حوالي ٨٥٪ من مجمل السياح في فنادق مختلفة في إسرائيل بينما نزل ٨٪ منهم فيما يسمى الضيافة القروية واما الباقون فقد نزلوا في نزل الشبيبة. وقد ارتفع عدد النزلاء في الأماكن المختلفة من ١٠ ملايين في العام ١٩٩٩ إلى ١٦ مليون في العام ٢٠٠٧. وقد كانت مدينة إيلات هي المدينة الأولى في إسرائيل من حيث عدد القاطنين في أماكنها المختلفة (٤٧٪ من مجمل النزلاء نزلوا في إيلات). ووصلت مساهمة فرع السياحة الداخلية للاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٧ إلى حوالي ١٢ مليار شيكل، هذا بالإضافة إلى خلق العديد من أماكن العمل والدخل الصافي. يصل عدد العاملين في السياحة الداخلية إلى حوالي ٨٠ ألف شخص.

يشمل فرع الفنادق في إسرائيل ٣٣١ فندقا تحتوي على نحو ٤٦،٠٠٠ غرفة، وتشكل ٧٧٪ من مجمل غرف الضيافة. أما الضيافة القروية فتحتوي على ٨،٠٠٠ وحدة ضيافة وتشكل ١٢٪ من مجمل غرف الضيافة. يشكل فرع الفنادق البنية التحتية للجذب والإشهار والازدهار السياحي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع الحيوي من حيث صافي الدخل الناتج عنه هو قطاع خدماتي من الدرجة الأولى. وهو قطاع مرتبط بالتهدئة والتوتر في المنطقة، وقد تأثر هذا الفرع جدا من الانتفاضتين الأولى والثانية[١٦]. وكنا قد تطرقنا في تقرير سابق إلى أن إسرائيل تتحكم بالإماكن المقدسة في القدس الشرقية وفي بعض الأماكن في الضفة الغربية، وهي جاذبة للسياحة، وبالتالي فهي تنهب ما هو للفلسطينيين[١٧].

من الملفت للنظر في هذا الصدد ظهور العديد من الأشخاص الذين يسعون إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب من جراء العنف الإسرائيلي المستمر على منطقة جنوب لبنان ومناطق الضفة الغربية المختلفة، وقد تطور مع الزمن مصطلح يعرف باسم "سياحة الحرب". وهذا ما يؤكد حقيقة كون الإسرائيليين كمن يتعاملون مع حروبهم باعتبارها فرصة للبحث عن الذات، وهذا ما تؤكده بشكل واضح الحرب على لبنان صيف ٢٠٠٦، والمقصود تنظيم رحلات إلى مواقع سقوط صواريخ حزب الله على شمال إسرائيل.

البناء والإنشاءات

هبط عدد بناية الشقق السكنية بنسبة ٥٪ خلال العام ٢٠٠٧ ووصل إلى حوالي ٢٩،٠٠٠ وحدة سكنية بينما قدرت وزارة الإسكان الطلب على الشقق السكنية بحوالي ٣٢،٠٠٠ شقة، حيث يجمع العديد من المحللين الاقتصاديين على مدى مبالغة وزارة الإسكان في تقدير الطلب على الشقق السكنية. تعود وتيرة بناء الوحدات السكنية الجديدة المنخفضة إلى الركود الاقتصادي الذي يعاني منه فرع البناء والإنشاءات للسنة الثامنة على التوالي، بسبب الهبوط الحاد في مستوى الطلب على هذه الشقق، صعوبات التمويل التي يواجها مقاولو البناء والنقص المستمر في الأيدي العاملة المهنية. كان التباطؤ الحاصل في بدايات بناية الوحدات السكنية العام ٢٠٠٧ أعلى من التباطؤ الحاصل في مستوى المبيعات، وعليه يتوقع الخبراء أن تحدث أزمة في فرع البناء والإنشاءات في حال ارتفاع أو ازدياد الطلب بشكل مفاجئ.

هبطت الأسعار الفعلية للمباني والشقق العام ٢٠٠٧ بنسبة ٣٪ بشكل عام، وبنسبة ٢٠٪ منذ العام ١٩٩٧. إذا أخذنا بعين الاعتبار هبوط سعر صرف الدولار، نحصل على صورة مغايرة مفادها أن أسعار المباني والشقق قد ارتفعت بنسبة ٩,٥٪ بمفاهيم الدولار.

يتسم فرع البناء والإنشاءات العام ٢٠٠٧ بعدم توافق ملموس بين نموه بشكل خاص وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٥٪، ولم يلاحظ أي انتعاش يذكر في هذا الفرع على غرار ما حصل في الاقتصاد بمجمله. وقد لوحظ انتعاش معين في المباني والشقق الفاخرة جدا وفي بعض المشاريع المعينة في المركز، ونبع هذا الانتعاش نتيجة لازدياد الطلب من قبل الأجانب أو من قبل السكان المحليين الذين يقتنون المباني والشقق بهدف الاستثمار، ولكن من جهة أخرى هنالك تباطؤ واضح في فعاليات هذا الفرع في باقي أرجاء إسرائيل أو لدى الفئات الضعيفة والمتوسطة اقتصاديا، ونبع هذا التباطؤ إثر ارتفاع نسبة البطالة في هذه المناطق، بالإضافة إلى إلغاء الهبات الممنوحة من قبل وزارة الإسكان لكل المستحقين. تباطؤ الفعاليات في فرع البناء والإنشاءات في معظم مناطق الدولة يظهر على خلفية حقيقة كون بعض المتغيرات ذات التأثير على قدرة شراء الشقق السكنية، تظهر تحسنا معينا. من بين هذه المتغيرات: النمو الاقتصادي المستمر للسنة الخامسة على التوالي، هبوط نسبة الفائدة على القروض السكنية، هبوط أسعار الشقق السكنية المربوطة

بالدولار، هبوط نسبة البطالة، تخفيض ضريبة القيمة المضافة منذ شهر تموز ٢٠٠٦ من ٥ ,١٦٪ إلى ٥ ,١٥٪.

ويمكننا تفسير تباطؤ الطلب من قبل الأكثرية السكانية، ونشاطه في أوساط الشريحة العليا والأجانب وحصول هذا بالتوازي مع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الخلل "الرأسمالي" في توزيع المداخيل. فالنمو يترجم في النهاية إلى مداخيل تتوزع على الجيوب. ومن لا يحظى بنسبة عالية لا يمكنه التمتع بكل ما يرغب. وهذا يفتح على الاستقطاب الطبقي في إسرائيل[١٨]، وهي حالة من ارتفاع في متوسط دخل الفرد دون توزيع مواز أو عادل لذلك الدخل. لعل استمرار هذا التوجه منوط باتباع النيو ليبرالية[١٩] وهو بالطبع مناقض للدولة التي تزعم أنها دولة كل مواطن.

الصادرات والواردات وميزان المدفوعات

بلغت قيمة واردات البضائع والخدمات الإجمالية العام ٢٠٠٧ مبلغ ٦، ٦٤ مليار دولار كان منها ٤٦٪ من مصادر أوروبية، ١٧٪ أميركية، ١٩٪ من الدول الآسيوية ونسبة ١٨٪ المتبقية من دول مختلفة. تم في العام نفسه تصدير بضائع وخدمات بقيمة ٣ ,٦٧ مليار دولار، منها ٤٢٪ إلى أوروبا، ٣٤٪ إلى أميركا، ١٥٪ إلى آسيا ونسبة ٩٪ المتبقية إلى دول أخرى (أنظر رسم رقم ٦، ٧، ٨ و ٩). ومن هنا يكون العام ٢٠٠٧ نقطة تحول بالنسبة لميزان المدفوعات الإسرائيلي وبالذات ما يتعلق بالحساب الجاري[٢٠].

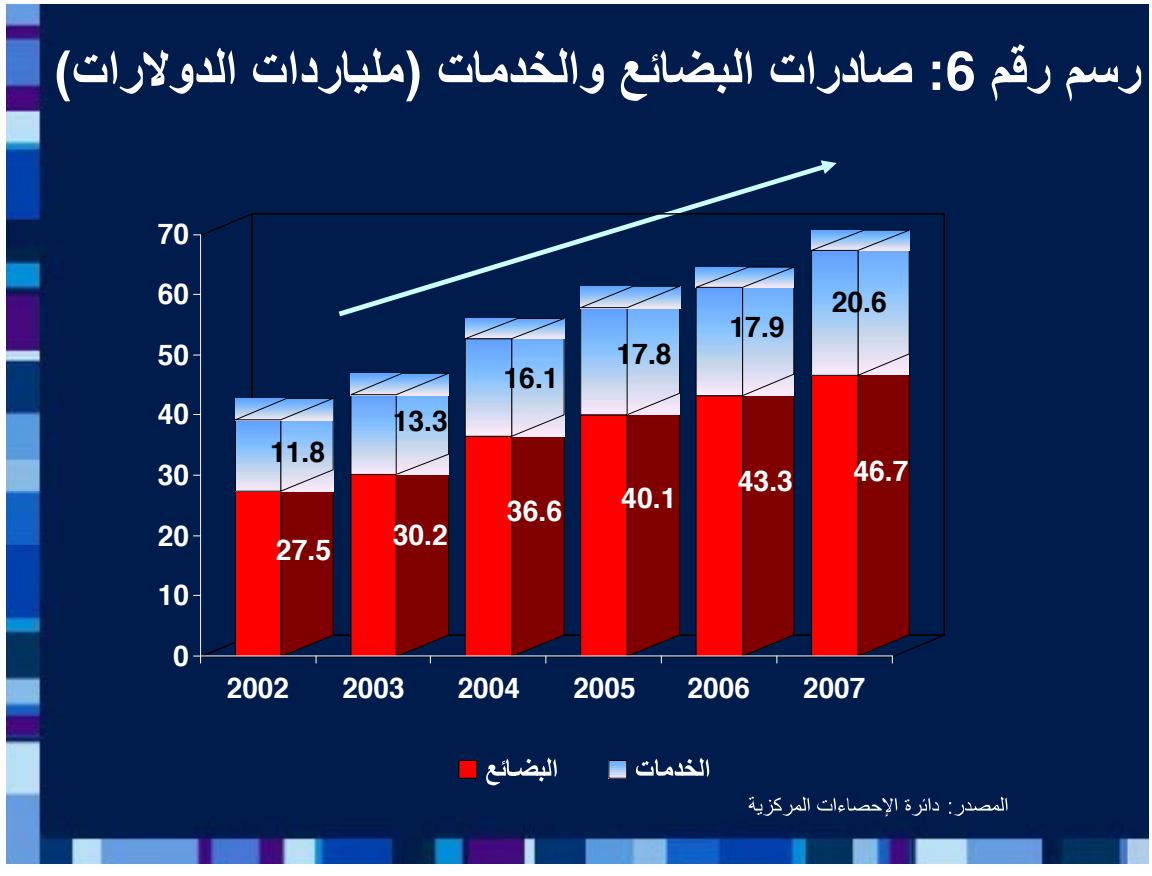

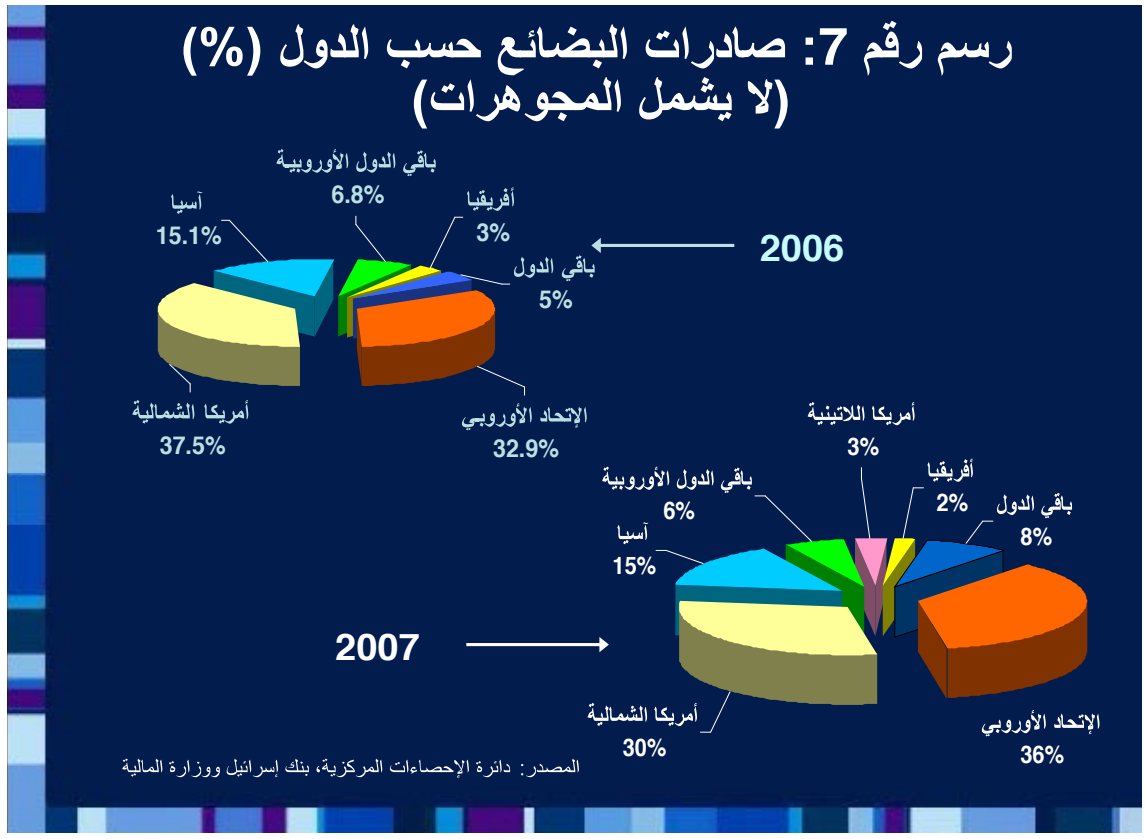
رسم رقم 7: صادرات البضائع حسب الدول (%)
(لا يشمل المجوهرات)
2006
باقي الدول الأوروبية
6.8%
آسيا
15.1%
أفريقيا
3%
باقي الدول
5%
أمريكا الشمالية
37.5%
الإتحاد الأوروبي
32.9%
2007
أمريكا اللاتينية
3%
أفريقيا
2%
باقي الدول
8%
باقي الدول الأوروبية
6%
آسيا
15%
أمريكا الشمالية
30%
الإتحاد الأوروبي
36%
المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية، بنك إسرائيل ووزارة المالية

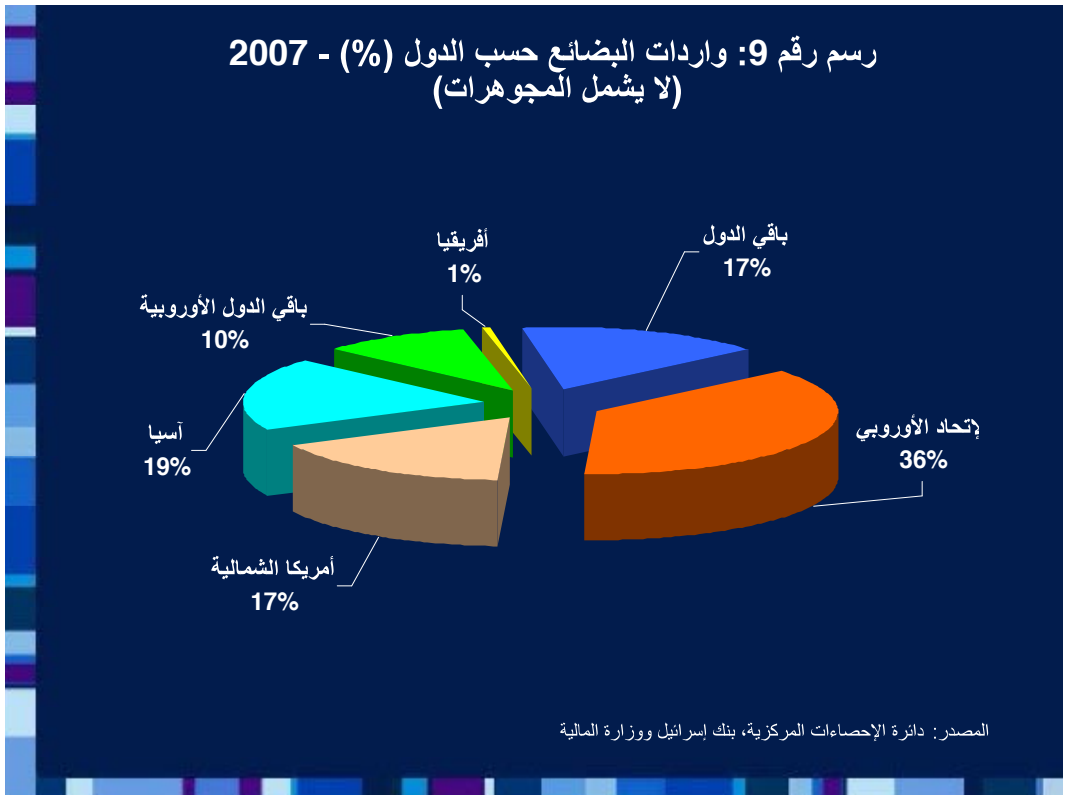

تفيد معطيات دائرة الإحصاءات المركزية بأن التصدير الصناعي (لا يشمل الماس) وصل العام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٣٥ مليار دولار، أما التصدير الزراعي فقد ارتفع بنسبة ٣١٪ وبلغ حجمه ١,٣ مليار دولار أما تصدير الماس فقد كان ١١ مليار دولار وذلك مقارنة مع ٩,٤ مليار دولار العام ٢٠٠٦. ويستدل من هذه المعطيات أن الفائض التجاري في الحساب الجاري كان إيجابيا العام ٢٠٠٧ ووصل إلى ٢,٧ مليار دولار. ويدل هذا الفائض على استقرار خارجي من ناحية دولية وكذلك بالنسبة للعجز التجاري الذي ميز اقتصاد الدولة منذ نشوئها تقريبا.

نلاحظ أن الصادرات الإسرائيلية العام ٢٠٠٦ هي اساساً إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وهذا مؤشر على كونها جزءاً من المركز الرأسمالي الذي معظم مبادلاته ذاتية/ بينية. فحصة هاتين الكتلتين ٧٠،٤٪ وإذا اضفنا لها بقية الدول الأوروبية تصبح حصتها ٧٧,٢٪.

لكن هذه الحصة تراجعت قليلا العام ٢٠٠٧، لتصل إلى ٦٦٪ لأميركا والاتحاد الأوروبي ولتصل إلى ٧٢٪ بإضافة بقية الدول الأوروبية (طبعا هذا لا يبين انها أوروبا الشرقية أو الدول الأوروبية التي لم تدخل عضوية الاتحاد الأوروبي). والمهم أن هذا النقص في التصدير إلى أوروبا واميركا ذهب إلى أميركا اللاتينية- ٣٪ ودول أخرى- ٣٪. والأرجح أن الزيادة إلى هذه الأخرى هو إلى البلدان العربية (أنظر لاحقًا)، حيث زادت حصة الأخرى ب ٣٪.

فيما يخص الواردات، فإن الميزان التجاري راجح لصالح إسرائيل في تبادلها مع المجموعة الأوروبية والولايات

المتحدة حيث تصل النسبة إلى ٥٦٪ وحتى لو اضفنا الدول الأوروبية الأخرى لوصلت النسبة إلى ٦٦٪ . وقد يعود هذا إلى اتفاقات المتاجرة الحرة بين إسرائيل وهاتين الكتلتين . على أن واردات وصادرات إسرئيل من وإلى المجموعة الأوروبية متساوية ، في حين أن وارداتها من الولايات المتحدة أقل بكثير من صادراتها إليها .

الاستثمارات الخارجية

أظهر مجمل الحساب المالي[٢١] للعام ٢٠٠٧ استثمارات صافية[٢٢] بقيمة ١ , ٣ مليار دولار بالمقارنة مع استثمارات صافية بقيمة ٦ مليارات دولار خلال العام ٢٠٠٦ . تشمل الاستثمارات الإسرائيلية خارج البلاد (أو الاستثمارات الخارجية داخل إسرائيل) استثمارات مباشرة ، استثمارات بأوراق نقدية وأسهم متداولة وكذلك استثمارات أخرى مثل إيداعات ، قروض واعتمادات قصيرة الأمد . وقد بلغت الاستثمارات الإسرائيلية خارج البلاد قيمة ١ , ١٨ مليار دولار[٢٣] ، بعد ارتفاعها بقيمة ٧ , ٢٩ مليار دولار العام ٢٠٠٦ وبقيمة ٢ , ١٣ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٥ . في المقابل كانت الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل بقيمة ٨ , ١٤ مليار دولار بعد أن ضربت رقما قياسيا العام ٢٠٠٦ إذ بلغت هذه الاستثمارات قيمة ٨ , ٢٥ مليار دولار العام ٢٠٠٦ ، منها مبلغ ٢ , ١٤ مليار دولار استثمارات مباشرة وحوالي ٥ مليارات دولار استثمارات بأوراق نقدية وأسهم شركات إسرائيلية متداولة (أنظر لائحة رقم ٣ ورسم رقم ١٠) .

لائحة رقم 3: الإستثمارات الأجنبية في إسرائيل والإستثمارات الإسرائيلية في الخارج (ملياردات الدولارات)

	2005	2006	2007
الإستثمارات الإسرائيلية خارج البلاد	13.2	29.7	18.1
الإستثمارات الإسرائيلية المباشرة خارج البلاد	3.1	17.2	8.2
الإستثمارات الإسرائيلية في الأوراق النقدية والأسهم خارج البلاد	5.8	6.8	3.8
الإستثمارات الإسرائيلية الأخرى خارج البلاد	4.3	5.7	6.1
الإستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل	9.5	25.8	14.8
الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل إسرائيل	4.8	14.2	8.8
الإستثمارات الأجنبية في الأوراق النقدية والأسهم داخل إسرائيل	1.2	5.1	2.7
الإستثمارات الأجنبية الأخرى داخل إسرائيل	3.5	6.5	3.3

المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية، بنك إسرائيل ووزارة المالية

وإذا عاينا اللائحة أعلاه نجد أن حركة تخارج رؤوس الأموال المحلية أكثر تأثيرا من التدفق الاستثماري الأجنبي إلى إسرائيل.

تعتبر إسرائيل من البلدان القليلة في العالم التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الظروف حتى الحربية منها. وقد يكون تفسير ظواهر تدفق رؤوس الأموال من وإلى إسرائيل مرتبطا بشدة مع ازدياد تشابك الاقتصاد الإسرائيلي مع الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يبرر تحول إسرائيل من نمط الاقتصاد الزراعي الاستيطاني العسكري إلى اقتصاد المعرفة القائم على الصناعات الإلكترونية والتكنولوجيا الرفيعة (الهاي – تك). الغريب أن الاقتصاد الإسرائيلي الذي عانى دائما من عدم استقرار الأوضاع الأمنية، يتصرف كالواحة في الصحراء. فقد خرج من محنة الحرب كما لو أنها لم تحدث بتاتا. البورصة الإسرائيلية في ارتفاع، الشيكل الإسرائيلي مستقر وقوي أمام الدولار وباقي العملات الأجنبية، والأهم من هذا أن الاستثمارات الاجنبية ضربت رقما قياسيا بعد الحرب ما قد يشير للثقة المطلقة من المستثمرين الأجانب بمستقبل إسرائيل السياسي. وتعود أسباب تدفق رؤوس الأموال إلى إسرائيل بهذا الشكل إلى حقيقة كونها استثمارا إستراتيجيا يمكن أن تتوجه إليها الاستثمارات الأجنبية بدوافع سياسية وايديولوجية، بالإضافة إلى تدفقها من دوافع اقتصادية على المدى الطويل. وقد واصلت الاستثمارات الأجنبية تدفقها إلى إسرائيل العام ٢٠٠٦ على الرغم من نتائج قراءات الهزيمة.

ولا يسعنا هنا إلا أن نبين مدى تدخل حكومات إسرائيل على اختلاف أنواعها في توجيه الاستثمارات الإسرائيلية إلى الخارج وإعطاء شرعية لاندماج إسرائيل في الاقتصاد العالمي. تتبنى الحكومة ظاهرياً سياسة "السوق الحرة" مدعية أنها تترك القرار بشأن الاستثمارات لأصحاب رأس المال. غير أن مثال صناعة الالكترونيات يدل على أن الحكومة تستطيع العمل والتدخل أكثر بكثير. وقد أشار بنك إسرائيل في تقريره لسنة ٢٠٠٧ إلى عدد من العوامل التي ساهمت في ازدياد وزن صادرات الصناعة الإلكترونية: "التدخل الحكومي، الذي ساعد فروع التصدير الغنية بالمعلومات عن طريق مِنَح العالِم الرئيسي وقانون تشجيع الاستثمارات المالية، حيث تقوم الحكومة الإسرائيلية بتشجيع الاستثمار الأجنبي والمشَاركة في صناديق دولية للبحوث". ولتوضيح هذه الأمور يمكننا القول إن حكومة إسرائيل تعمل بشكل دائم على إزالة القيود المختلفة على الاستثمار الأجنبي فيها، إلا فيما يتعلق بصناعات السلاح حيث يمنع فيها الاستثمار الأجنبي. وقد عملت إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة وحلفائها على جعل اقتصادها كمركز لجذب الاستثمارات الاجنبية في منطقة الشرق الاوسط اعتمادا على ما تتمتع به من "مناخ استثماري" ملائم لجذب هذه الاستثمارات بفضل ما اتخذته من إجراءات وما تقدمه من تسهيلات من منطلق أهمية الاستثمارات الأجنبية كمصدر لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وتنويع مصادر الدخل. وتأخذ إسرائيل فى سياستها لجذب الاستثمارات الأجنبية بمجموعة متنوعة من الأساليب منها المشروعات المشتركة أو بتأسيس مشروعات اقتصادية تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالإضافة إلى السماح للشركات المتعددة الجنسية بفتح فروع لها للعمل فى الدولة أو اتخاذها كقاعدة للإنطلاق للعمل في دول أخرى. كذلك توفر إسرائيل العديد من الحوافز والتسهيلات التشريعية والقانونية والإدارية والفنية والبنية التحتية المتميزة لجذب مثل هذه النوعية من الاستثمارات ما أدى إلى قيام العديد من المشاريع الاستثمارية التي جعلت من الدولة

"مركزا ماليا دوليا مهما" في منطقة الشرق الاوسط. وتتمثل الحوافز والتسهيلات القانونية في مجموعة متنوعة من التشريعات والقوانين التي توفر الأرض الخصبة لإقامة المشروعات الاستثمارية سواء فيما يتعلق بتأسيس الشركات أم الحرية الاقتصادية أم قوانين الضرائب والجمارك وغيرها بما يتماشى مع سياسة "الاقتصاد الحر" التى تتبناها إسرائيل. أضف إلى ذلك الاستثمار الحكومي المباشر في تطوير تقنيات عسكرية متقدمة، والذي أوجد تفوقاً نسبياً للصناعة الإسرائيلية في السلع المخصصة للسوق العسكرية والمدنية. بعبارة أخرى، تستطيع الحكومة، إذا رغبت، أن تلعب دوراً مركزياً في سياسة الاستثمارات، سواء عن طريق توجيه استثمارات أصحاب رؤوس أموال أم استثماراتها هي. وكانت الحكومة، التي تعد أكبر المستثمرين، قد قلصت من جهتها أيضاً استثماراتها في الاقتصاد المحلي وزادت من استثماراتها في السوق العالمية.

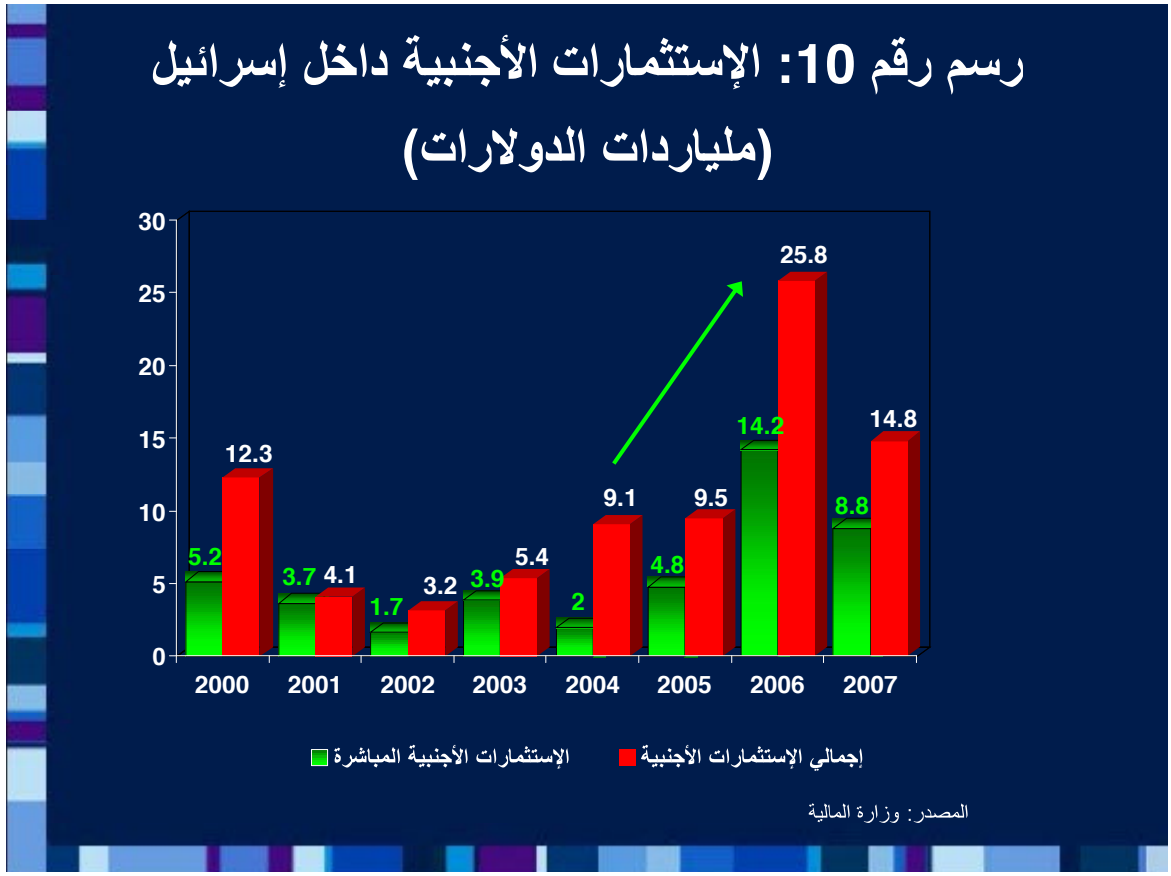

المساعدات الخارجية

تقرر في العام ٢٠٠٧ زيادة المساعدات الأميركية لإسرائيل بمبلغ ٣٠ مليار دولار خلال الأعوام العشرة القادمة أي بزيادة قدرها ٤٠٠ مليون دولار سنويا، حيث بلغت المساعدات العسكرية والمدنية المقدمة لإسرائيل في السابق حوالي ٢,٦ مليار دولار سنوياً، مع العلم أن إسرائيل كانت قد صرحت في السابق برغبتها في تخفيض الاعتماد على المساعدات الأميركية، وإلغاء المساعدات الاقتصادية بشكل تدريجي وذلك بموجب اتفاق وقعه رئيس الوزراء

السابق بنيامين نتنياهو العام ١٩٩٨ مع الولايات المتحدة يقضي بتخفيض المساعدات الأميركية بمقدار ١٢٠ مليون دولار سنويا.

تشير المساعدات الأميركية لإسرائيل إلى مستوى العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين، حيث تُعتبر إسرائيل ذخراً استراتيجيا للولايات المتحدة في المنطقة. فمنذ سنة ١٩٦٧ وإسرائيل تحصل على أكبر مساعدات خارجية من الولايات منذ الحرب العالمية الثانية. وتساهم المساعدات الأميركية السنوية بما يعادل ٣٤٠ دولارا سنوياً للفرد في إسرائيل. وهو أعلى متوسط مساعدات في العالم، حيث يبلغ متوسط المساعدات للفرد في العالم ٢٢ دولاراً فقط.

وإذا كان من الصحيح أن المساعدات الأميركية تشكل حوالي ٤٪ فقط من ميزانية إسرائيل السنوية، فإنها تساهم مساهمة نوعية في تعزيز التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة. لأن المساعدات العسكرية الأميركية مفتوحة على أوسع مدى بالنسبة للتقنية العسكرية التي تحصل عليها إسرائيل، والتي لا يحصل عليها حتى شركاء لها في الحلف الأطلسي.

وساهم قسم من هذا الدعم في تحويل إسرائيل إلى دولة صناعية كبرى تعد بين أغنى ٤٠ دولة في العالم لناحية دخل الفرد، ورفعها إلى مستوى علمي يضعها بين الدول الأكثر تطوراً في الغرب. وساهم القسم الأكبر منها في تعزيز قوة إسرائيل العسكرية، وفي المحافظة على تفوقها النوعي على جميع الجيوش العربية.

ويجب علينا في هذا الصدد أن نفصل قيمة المساعدات العسكرية عن المدنية، إذ بلغت قيمة المساعدات العسكرية نحو ٢,٤ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٧، أما المساعدات الاقتصادية فقد بلغت حوالي ٣٠٠ مليون دولار في العام نفسه. وتستطيع إسرائيل استخدام المساعدات العسكرية للبحث والتطوير في الولايات المتحدة وكذلك لشراء معدات عسكرية من منتجين إسرائيليين. يؤكد هذا الأمر بحد ذاته كون إسرائيل مشروعا إستراتيجيا، فقد حافظت الولايات المتحدة على علاقات ثنائية متينة مع إسرائيل، ولعقود طويلة لأهداف إستراتيجية مشتركة في الشرق الأوسط تتمثل بالأساس بالقلق من إيران وسورية والتطرف الإسلامي، وفقا للمفردات الإسرائيلية والأميركية. وبالرغم عن بعض الخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول مواضيع مختلفة مثل قضية المستوطنات وقضية بيع الأسلحة للصين، إلا أن الإدارة الأميركية تعتبر إسرائيل شريكا موثوقا به في المنطقة.

وكان للمساعدات الأميركية لإسرائيل دور في دعم الاقتصاد الإسرائيلي، وبالذات من أجل تطوير قطاعات التقنيات العالية لكي تصبح إسرائيل بلدا صناعيا يوازي بعض الدول الأوروبية المتقدمة.

لا تشمل المساعدات المذكورة أعلاه فوائض عتاد بقيمة مئات ملايين الدولارات. لا تشتمل المساعدة العسكرية الثابتة على أموال من أجل مشروعات للبحث والتطوير، مثل ١,٣ مليار دولار مُنحت لمشروع مشترك لتطوير نظام مضاد للصواريخ- "حيتس"، جاءت بواسطة ميزانية الأمن. إن العتاد المُعد سلفا في إسرائيل للاستعمال

العسكري الأميركي الممكن، يوفر على إسرائيل تكاليف ملحوظة من إمدادات الطوارىء.

ويمكننا هنا أن نستخلص ما يلي بشأن الأسباب المؤدية إلى تقديم المساعدات الأميركية لإسرائيل:

أولا: اعتقاد العديد في الولايات المتحدة والفريق المؤيد لإسرائيل بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وبالتالي فمساعدتها وتقديم الدعم لها يعنى الحفاظ على "واحة الديمقراطية" هذه، في منطقة تفتقد إلى المؤسسات والقيم الديمقراطية.

ثانيا: أن إسرائيل تعتبر الحارس الأمين للمصالح الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، التي تحتل مكانة مهمة في السياسة الخارجية الأميركية؛ لمكانتها الاستراتيجية وامتلاكها أكبر احتياطي من السلعة الاستراتيجية-النفط -التي يعتمد عليها التقدم الصناعي الغربي.

ثالثا: الحيلولة دون قيام دولة إقليمية قوية تظهر نوعا من الاستقلالية عن الولايات المتحدة على غرار محاولة الرئيس المصري جمال عبد الناصر بناء دولة تتزعم العالم العربي وتأميم قناة السويس والتي انتهت باحتلال ضفتي القناة، وإعاقة المشروع الوحدوي المصري، وكذلك الحالة العراقية الساعية إلى امتلاك تكنولوجيا نووية، فقد قامت إسرائيل بتدمير المفاعل النووي العراقي العام ١٩٨١ للهدف ذاته.

رابعا: مشاركة إسرائيل واشنطن في التعرض للعديد من الأخطار والتهديدات المشتركة، ولا سيما رغبة طهران في امتلاك برنامج نووي عسكري وتنامي نفوذ الحركات الإسلامية الراديكالية و"المنظمات الإرهابية" في منطقة الشرق الأوسط.

خامسا: لعب إسرائيل دور القائم ببعض أعمال الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

سادسا: هناك سبب آخر تعتبره الإدارة الأميركية مهما لدعم إسرائيل، يتمثل في إعادة تصدير السلاح الأميركي عبرها إلى دول تحظر القوانين الأميركية على الإدارة الأميركية التعامل معها.

سابعا: قيام إسرائيل بتجربة الأسلحة الأميركية ميدانيا ودراسة مدى تأثيرها على أرض الواقع.

التضخم المالي

سجل التضخم المالي في العام ٢٠٠٧ ارتفاعا ملحوظا وصل على إثره جدول غلاء المعيشة إلى ٤,٣٪ وهذه هي أعلى نسبة منذ سنة ١٩٩٩ (ما عدا سنة ٢٠٠٢، أنظر رسم رقم ١١) وهي نسبة تتجاوز السقف الذي حددته الحكومة والبنك المركزي والذي يتراوح ما بين ١٪ إلى٣٪.

ويعزو المحللون الاقتصاديون هذا الارتفاع في نسب التضخم الماليّ إلى الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والمنتوجات الأخرى. فقد ارتفعت أسعار الخبز بأكثر من ١٢٪ وأسعار منتوجات الحليب بأكثر من ١٠٪، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الكهرباء، الوقود، المواصلات وغيرها.

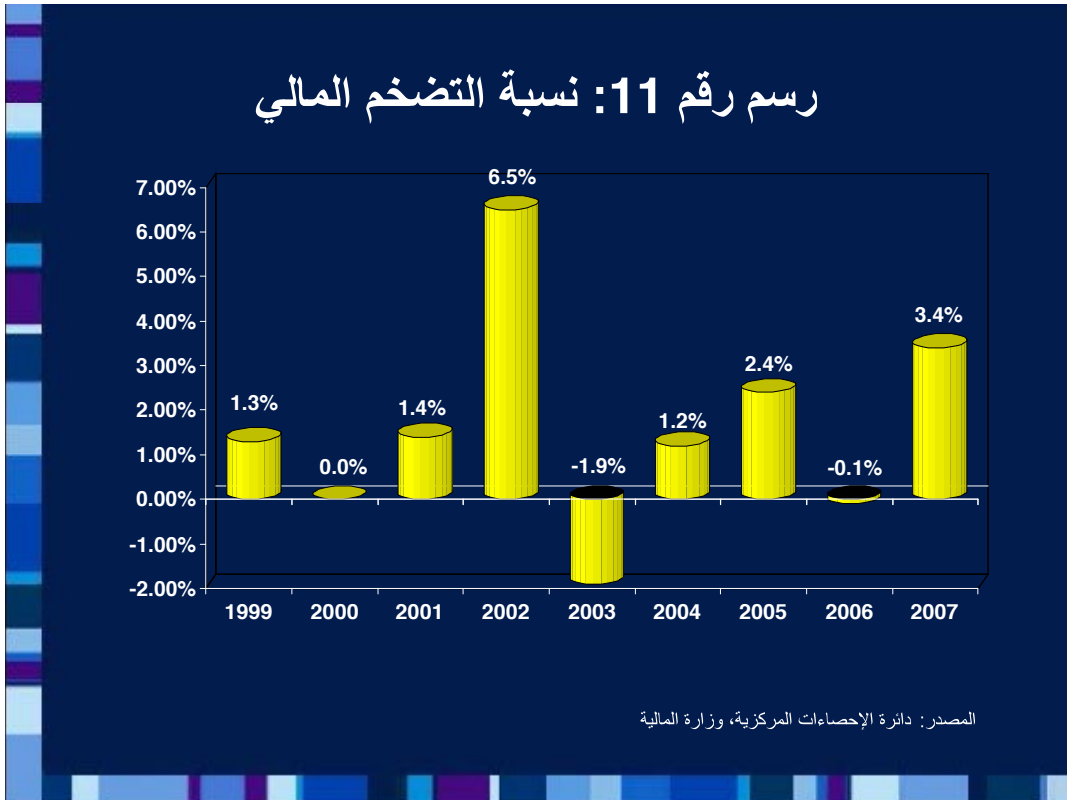

وقال المحلل الاقتصادي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"[٢٤]، غدعون عيشت، إن بنك إسرائيل أصدر في الآونة الأخيرة تقريرا خاصا يحلل فيه ارتفاع وانخفاض الأسعار، وتم تقسيم البضائع إلى قسمين، بضائع تتأثر من سعر صرف العملات الأجنبية، وأخرى متعلقة بالسوق المحلية، وتبين أن البضائع المحلية التي لا تتعلق بأسعار العملات ارتفعت بنسبة لم يكن يتوقعها أحد.

ويرى عيشت أن هذا الارتفاع يعود إلى سياسة الفائدة البنكية التي اعتمدها محافظ بنك إسرائيل في العامين الأخيرين، وهو تخفيضها الدائم، لكن عيشت لا يدعو إلى رفع الفائدة البنكية مجددا باعتبار أن المعادلة في هذا الإطار معقدة، وهذا على ضوء الهبوط الحاد في البورصة المحلية وبورصات العالم.

وتشكل مسألة الفائدة البنكية قضية محورية في تحليلات المحللين والخبراء الاقتصاديين. ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة "ذي ماركر"[٢٥]، موطي بسوك، "إن الكرة الآن باتت في ملعب محافظ بنك إسرائيل المركزي، ستانلي فيشر، الذي عليه اتخاذ قرار بشأن مستوى الفائدة البنكية على المستوى القريب والبعيد".

وبلغ مستوى الفائدة البنكية الأساسية التي يطرحها البنك المركزي في نهاية العام ٢٠٠٧ – ٤,٢٥٪، ويقدر المراقبون بأن فيشر سيقرر رفع الفائدة البنكية بما بين ٢٥,٠٪ إلى ٥,٠٪. ويقول بسوك إن فيشر سيقرر رفع الفائدة البنكية بسبب ارتفاع أسعار البضائع والنفط في العالم بنسب عالية، وأيضا في أعقاب ارتفاع الفوائد البنكية في الاتحاد الأوروبي واليابان.

أما على مستوى الجمهور فإن الشارع الإسرائيلي لا يشعر حتى الآن بارتفاع الأسعار والتضخم الماليّ، لكن مع

استمرار ارتفاع الأسعار سيؤدي هذا بالتالي إلى تآكل قيمة الرواتب بشكل ملحوظ.

الاقتصاد الاسرائيلي حالة فريدة، سواء من حيث التكوين والنشأة، أم من حيث المسار والتطور[٢٦]. فقد تمتع قبل تحققه كاقتصاد دولة بآليات وبنى مكنته من الانطلاق بقوة، رغم كل العوامل المحيطة به. وتوافرت له عوامل وموارد استثنائية، من بينها الاستحواذ على ما راكمه الشعب الفلسطيني من مصادر عبر التاريخ والسيطرة على أراضي فلسطين وثرواتها وإقصاء أصحابها الشرعيين منها، الهجرة اليهودية وما حمله المهاجرون اليهود من خيرات وأموال، المساعدات المقدمة من الدول الغربية- أوروبا والولايات المتحدة، المصادر الجديدة التي نتجت عن احتلال الأراضي العربية الفلسطينية العام ١٩٦٧، التسهيلات التي حصلت عليها إسرائيل في الأسواق الدولية وما إلى ذلك استعاض بها الاقتصاد الإسرائيلي عن ضعف الموارد وضيق المساحة.

بلغ التضخم في السبعينيات نسبا جاوزت ١٠٠٪، بينما وصلت نسبة التضخم إلى أكثر من ٤٠٠٪ العام ١٩٨٤، فساد الاعتقاد ان الاقتصاد على مشارف الإنهيار، لكن سرعان ما تكيف وجدد مبررات وجود إسرائيل وانتقالها من دولة قومية – دينية الى دولة العلم واقتصاد المعرفة. أدركت إسرائيل باكرا معنى العولمة، فدمجت اقتصادها بالاقتصاد العالمي (الأوروبي تحديدا)، ولهذا كلفته العالية واستثماراته الكبيرة التي أدت الى التضخم.

المرونة الاقتصادية العالية وسرعة التكيف، أداتان فاعلتان في مواجهة التوترات الأمنية والحروب، هكذا وصلت اسرائيل الى اقتصاد ال ١٤٨ مليار دولار. انه باختصار اقتصاد التكنولوجيا العالية[٢٧] High-tech.

شهد الاقتصاد الإسرائيلي منذ نشوئه، سلسلة من النجاحات الضخمة والكبيرة، رافقتها مشكلات ومحطات سلبية. ففي الخمسينيات والستينيات، ونتيجة الدفع الكبير لمقدمات التشكل كان النمو الاقتصادي حسب مختلف الإحصاءات يصل الى ١٠٪ وعلى امتداد ١٢ عاما، عدا فترة الركود التي سبقت حرب ١٩٦٧. ففي بداية الستينيات استوعب الاقتصاد موجة الهجرة الكثيفة بنجاح، وتم توظيفها بكفاءة عالية في الآليات الاقتصادية ما أدى إلى فيض الإنتاج، ثم أتت فترة الركود والكساد ١٩٦٧ ومع احتلال اراض جديدة، شكل ذلك توسيعا للسوق الداخلية وحلا لأزمة فيض الانتاج.

طرأ بعد هذا التاريخ تحول نوعي على الاقتصاد الإسرائيلي، إذ وصل الانتاج الصناعي، لا سيما الصناعات العسكرية، إلى مقدمة الاقتصاد فاستحدثت أماكن عمل جديدة بوتيرة سريعة، وشهد المجال التكنولوجي تطورا سريعا، وبالتحديد الإلكتروني، فدخلت إسرائيل مرحلة الصناعة المعصرنة واقتصاد المعلومات وفي هذا الوقت تدفقت إيضا موجة هجرة سوفييتية من الاخصائيين في مجال العلوم والتكنولوجيا. انتهجت إسرائيل خلال هذه المرحلة سياسة رفاهية مميزة، فضمنت لمواطنيها حاجاتهم الإجتماعية، من صحة وتعليم وسكن، ودعم للسلع الأساسية كالخبز والنقل العام. ومع حرب تشرين، ١٩٧٣ بدأ يشهد الاقتصاد الاسرائيلي تراجعا، وتزايدت النفقات الحربية، ما أدى إلى عجز كبير في الموازنة رافقته فجوة بين نسبة التصدير والإستيراد، لمصلحة الاستيراد، وأدى الأمر بالتالي إلى ضغط تضخمي على الاقتصاد فأوقفت عجلة النمو الاقتصادي، وانخفضت قيمة العملة المحلية (الليرة آنذاك) فسعى الإسرائيليون إلى سوق الأسهم بتشجيع من البنوك، ولسهولة الأرباح. فانتشرت البورصة في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، إلى أن حدثت أزمة البورصة في تل أبيب العام ١٩٨٣، حيث انهارت في يوم واحد قيمة الأسهم

الإسرائيلية ففقدت مليارات الدولارات وانهارت البورصة.

إثر هذا التطور تدخلت الولايات المتحدة عبر الهبات والمساعدات وضمانات القروض، وتشجيع الاستثمارات في إسرائيل، وقدمت منحا لدعم الاستقرار المالي وصلت الى سبعة مليارات دولار، واشترطت العمل على إطفاء التضخم، وادخال تخفيضات كبيرة على ميزانية الدولة. وهكذا بفضل سياسة التفعيل الاقتصادي والإنتاجي والمساعدات الأميركية انتقل الاقتصاد الإسرائيلي العام ١٩٨٥ إلى تقليص لحجم التضخم، والعودة إلى مسيرة النمو الاقتصادي حيث بلغ العام ١٩٩٠ ما يقارب ٦٪ وعلى امتداد التسعينيات. الانتفاضة الفلسطينية أنهت عقدا من نمو الاقتصاد الإسرائيلي بناء على جملة من المؤشرات الدالة على سمات ركود اقتصادي كبير خفت حدته كثيرا بفعل صناعات التكنولوجيا المتطورة وصناعة المعلومات، حيث غطى هذان الفرعان على نقاط ضعف أساسية في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي وقد كان لتدفق الأموال الاستثمارية لقطاع صناعة المعلومات والمساعدات الأميركية الأثر الحاسم في تجاوز أزمة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣، وبدأ نمو الاقتصاد يعلو سنة بعد الأخرى حتى وصل العام ٢٠٠٧ إلى ٣,٥٪. والمفارقة أن الحرب على لبنان، كانت المرة الأولى في تاريخ إسرائيل، التي يواصل فيها الاقتصاد نموه بوتيرة توازي الذي كان سائدا قبل الحرب حتى وصل العام ٢٠٠٧ إلى ٣,٥٪.

ولكي نفسر النمو الذي شهدته إسرائيل في السنوات الأربع الماضية، يمكننا الاستعانة بالتأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتسوية على الاقتصاد الإسرائيلي. فقد كان الاقتصاد الإسرائيلي حتى العام ١٩٧٥ معتمدا على قطاع الدولة العام ونظام الحماية الجمركية الذي يفرض رقابة شديدة على استيراد السلع الاستهلاكية ويعيق الاستثمار الأجنبي بنظام شديد البيروقراطية. ومع بداية التوصل إلى اتفاقيات سلام مع مصر انتقل الاقتصاد الإسرائيلي إلى مرحلة من الليبرالية الاقتصادية قادتها حكومات الليكود وتم وضع خطة لاستقرار الاقتصاد بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية بعد أن تم تقليص النفقات العسكرية والأمنية. وبناء على هذه التطورات ازدادت القوى الإسرائيلية ذات المصلحة الاقتصادية المباشرة في التسوية السياسية مع العرب وتولدت لديهم القناعة بضرورة البحث عن أسواق جديدة وآفاق تطور صناعية مدنية لتطوير الاقتصاد. ومن هنا يمكننا القول إن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى هذا الاقتصاد منذ مؤتمر مدريد ثم أوسلو لعب دورا كبيرا قي التاسيس للنمو الذي شهدته السنوات الأربع الماضية. قادت اتفاقات اوسلو إلى جذب كثير من الاستثمارات الأجنبية على اعتبار ان المنطقة اصبحت مأمونة وأن إسرائيل قاعدتها التكنولوجية المستقبلية، ومن هنا كان التزاحم على الاستثمار فيها. وبالطبع لم تحصل استثمارات في المناطق المحتلة بالمقابل. لقد تواكب تدفق هذه الاستثمارات مع تعميق اندماج اقتصاد إسرائيل في العولمة الاقتصادية ليشكلا معاً محرك النمو الاقتصادي الحالي.

وقد كانت لعلاقات إسرائيل الاقتصادية مع الدول العربية مساهمة مهمة في نمو الاقتصاد الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، وصل تبادل إسرائيل مع الدول العربية في العام ٢٠٠٧ إلى أكثر من نصف مليار دولار. وقد ذكرت صحيفة القدس في عددها يوم ١٠ شباط ٢٠٠٨ أن متاجرة الأردن ومصر مع إسرائيل ارتفعت بنسبة ٨,٤٢٪. بالإضافة لذلك اعتبرت العملة الإسرائيلية هذا العام من بين العملات الدولية ال ١٥ القابلة للتحويل عالمياً. ولكن ذلك لم يكن بسبب قوة اقتصاد إسرائيل بل لأن هناك شركات عالمية هي الضامن الدولي، المسبب الدولي

لهذه الثقة .

علينا أن نعمق من قراءة إسرائيل في المنظومة العولمية ، بمعنى : أن الشركات الدولية ومن ورائها حكوماتها لها مشروع اقتصادي في المنطقة وإسرائيل مقدمته ، ومن هنا الإصرار على الاستثمار فيها (بالتوازي مع –السلام– ومن هنا أساس هذا النمو) . إن تحقيق نمو عال مرده ليس فقط إلى الاستثمارات الهائلة للعام المذكور ، وإنما كذلك للقرار الإداري الاستثماري . وقد تطرقنا في مكان سابق من هذا التقرير إلى أن بعض الخبراء يقولون إن " سر قوة الاقتصاد الإسرائيلي يتمثل في اعتماده على مجموعة من القطاعات التي تستطيع عزل نفسها عن تأثير التوترات الإقليمية ، وفي مقدمتها قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والكيماويات والأدوية " . عمليا هذه القطاعات هي في صلب وضع المنطقة ، وهي ليست مجرد استثمارات عابرة ، بل لها بنى تحتية بدأت منذ سنين ، ومخصصة لتبقى . ومن هنا تجد ان عليها ضمان عمل هذه الاستثمارات عبر الدعم العسكري والسياسي من جانب دولها لإسرائيل .

توقعات العام ٢٠٠٨

يبدي الخبراء قلقا على أداء الاقتصاد الاسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨ بسبب التبعات المحتملة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة ، وارتفاع التضخم بعد أطول فترة نمو حققها منذ ٢٠٠٣ . ولجأ بنك إسرائيل المركزي في نهاية العام ٢٠٠٧ إلى زيادة نسبة الفائدة الأساسية بمعدل ربع نقطة الى ٤,٢٥٪ بعد أن سجل مؤشر الأسعار ارتفاعا أكثر مما كان متوقعا . ووجه محافظ البنك المركزي الإسرائيلي ، ستانلي فيشر ، المسؤول السابق في صندوق النقد الدولي ، بهذه المناسبة تحذيرا عبر التطرق إلى إمكانية ان يتأثر النشاط الاقتصادي خلال ٢٠٠٨ سلبا بسبب الأزمة العقارية في الولايات المتحدة .

وقد أعلن محافظ البنك المركزي في إسرائيل عن توقعاته بشأن نسبة نمو الناتج المحلي ، وقال إن النمو الاقتصادي سيتراجع خلال ٢٠٠٨ من ٥,٣٪ إلى نسبة ٤,٤٪ ، أما سعر صرف الدولار فمن المتوقع أن يكون ٣,٧٥ شيكل للدولار الواحد . هذه التوقعات تتناسب مع ما صرح به بنك الاستثمارات الدولي "ليهمان برذرز" الذي نشر توقعات لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٣٪ ولكنه يعطي الاقتصاد الإسرائيلي وزنا مهما بين الأسواق المتطورة . وفي تعديل آخر صرح به مؤخرا مدير عام وزارة المالية الاسرائيلية "يورام ارياف" أن معدل نمو الاقتصاد الاسرائيلي في ٢٠٠٨ سيكون اقل من توقعات بنك إسرائيل . قال ارياف في مقابلة مع نشرة "ذي ماركر" الاقتصادية[٢٨] ان "على اسرائيل ان تتوقع في ٢٠٠٨ نسبة نمو قدرها ٣،٥٪ وليس ٤،٣٪ كما كان متوقعا في ميزانية الدولة" .

تتمتع إسرائيل بدخول أموال طائلة من عدة مصادر مثل أموال المستثمرين وأموال المساعدات الأميركية ، وهذا الأمر قد يزيد من استقرار الاقتصاد على المدى البعيد حسب تصريح الخبراء .

ويعطي الخبراء الاقتصاديون احتمالا بنسبة ٣٥٪ بحدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة بسبب قضية

الرهن العقاري، وعليه سيدخل الاقتصاد العالمي إلى فترة تباطؤ يقودها فرع الأملاك غير المنقولة، ولكن هنالك احتمالا بنسبة ٦٥٪ بأن تفلح الولايات المتحدة في أن تمنع حدوث ركود في اقتصادها وذلك بفضل تخفيض الفائدة في الأسواق الأميركية، والذي سيتبعه انخفاض الفوائد البنكية في الأسواق العالمية. ولكن في حال عدم نجاح هذه الخطوات سيؤدي الأمر إلى أزمة اقتصادية عميقة على المستوى العالمي، وبما في ذلك أزمة في الاقتصاد الإسرائيلي. وستكون حدة الأزمة في إسرائيل حسب الخبراء أخف وقعا من باقي الدول وذلك بسبب المعطيات الإيجابية للاقتصاد الإسرائيلي خلال السنوات الأربع الماضية.

وقد أبدى ستانلي فيشر، محافظ البنك المركزي الإسرائيلي، ثقته بأن بلاده قد تبني علاقات تجارية مربحة مع دول الخليج في حال تم تحقيق السلام على المسار الفلسطيني، مشيراً إلى أن تلك الدول ألمحت إلى ذلك بوضوح، واعتبر أن إسرائيل قد تشكل مصدراً مهماً للتكنولوجيا بالنسبة لها.

هذه التوقعات جاءت بعد إعلان ستانلي فيشر عن مدى قلقه من الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة ولذلك تدرس اسرائيل تعزيز روابطها التجارية مع آسيا وأوروبا، وأن السلام سيكون له مفاعيل هائلة على صعيد رفع مستويات النمو وزيادة تدفق الاستثمارات والرساميل الأجنبية.

واعتبر فيشر أن إسرائيل بمأمن حالياً من أزمة الرهن العقاري، غير أنه رجح أن يتأثر مستوى النمو الاقتصادي الممتاز بالأزمة في الولايات المتحدة التي تعتبر سوقاً رئيسية للمنتجات الإسرائيلية. وقد أشار إلى أن التأثير غير المباشر للأزمة هو ما سيلقي ظلاله على الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال تراجع استهلاك المنتجات المستوردة في الولايات المتحدة، الأمر الذي سيضر بالصادرات الإسرائيلية التي يذهب ثلثها إلى سوق الولايات المتحدة، كاشفاً في هذا السياق أن إسرائيل تحاول تعزيز علاقاتها التجارية مع آسيا وأوروبا.

وقد حدا هذا الأمر ببنك "يو بي إس" أن يعدل توقعاته بشأن نمو الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٣,٨٪ فقط بدلا من ٤,٤٪ كما توقع البنك المركزي أو بدلا من ٤,٣٪ كما توقع اقتصاديو "ليهمان برذرز"، وذلك بسبب انكشاف الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الأميركي وتعلقه به في عدة أمور، ومن هنا سوف يؤثر الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة (في حالة حدوثه)، على الاستثمارات بشكل عام حيث يتوقع أن تهبط بنسبة ٨٪ وعلى قطاع الصناعات التكنولوجية بشكل خاص والذي يتوقع أن يهبط بنسبة ١١٪. ولا ينفي اقتصاديو البنك إمكانية انخفاض الفائدة في إسرائيل في الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٨ بنسبة ٠,٧٥٪، بالرغم من ارتباط نسبة الفائدة ارتباطا وثيقا بسعر صرف الدولار. وبتوقع خبراء البنك أن يستقر سعر صرف الدولار على ٣,٩ شيكل للدولار الواحد، أي أعلى بحوالي ٣٪ من مستواه الحالي.

فيما يلي رسوم توضح تصرف الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تصرف العجز الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتصرف نسبة المصاريف الحكومية إلى الناتج الحلي الإجمالي:

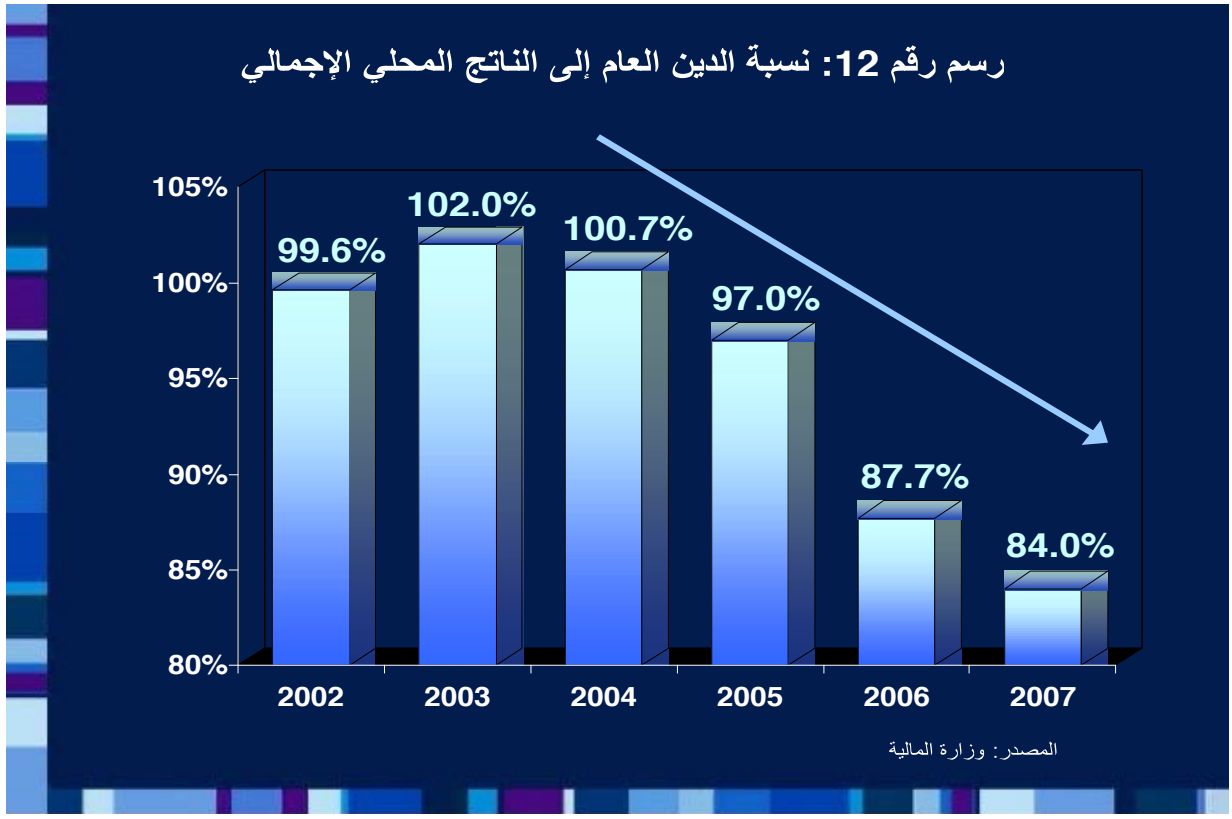

رسم رقم 12: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: وزارة المالية

رسم رقم 14: نسبة مصاريف الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي

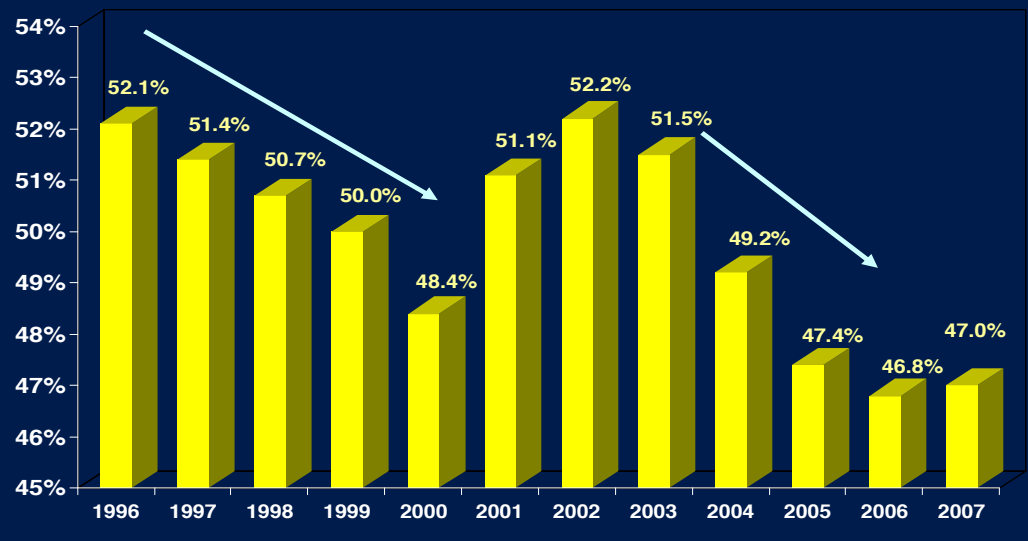

المصدر: وزارة المالية

24

الفصل الثاني: ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٨

صادق البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) على ميزانية الدولة بقيمة ٣١٤ مليار شيكل (٨٢,٦ مليار دولار)، بما في ذلك قانون التسويات[٢٩] مقابل مبلغ ٢٩٠ مليار شيكل في العام ٢٠٠٧، ولتكون بذلك أكبر ميزانية في تاريخ إسرائيل. تفصل لائحة رقم ٤ أهم بنود ميزانية الدولة لكل واحدة من الوزارات المختلفة.

لائحة رقم 4 (تتمة): ميزانية الدولة (مليارد شاقل)

	2007	2008
ميزانية مكتب مراقب الدولة	0.25	0.209
ميزانية التقاعد والتعويضات	8.5	9.2
تمويل الأحزاب	0.121	0.125
ميزانية وزارة العلم، الثقافة والرياضة	0.69	0.72
ميزانية وزارة الزراعة	0.7	0.71
ميزانية وزارة السياحة	0.214	0.252
ميزانية وزارة المواصلات	0.511	0.554
هبات البناء والسكن	1.91	2.01
ميزانية وزارة الصناعة، التجارة والتشغيل	1.758	1.985

المصدر: وزارة المالية

لائحة رقم 4 (تتمة): ميزانية الدولة (مليارد شاقل)

	2007	2008
ميزانية مكتب مراقب الدولة	0.25	0.209
ميزانية التقاعد والتعويضات	8.5	9.2
تمويل الأحزاب	0.121	0.125
ميزانية وزارة العلم، الثقافة والرياضة	0.69	0.72
ميزانية وزارة الزراعة	0.7	0.71
ميزانية وزارة السياحة	0.214	0.252
ميزانية وزارة المواصلات	0.511	0.554
هبات البناء والسكن	1.91	2.01
ميزانية وزارة الصناعة، التجارة والتشغيل	1.758	1.985

المصدر: وزارة المالية

عُرِّفت سنة ٢٠٠٨ كسنة التربية والأجندة الإجتماعية، وهذا التعريف ناتج بالأساس عن الزيادة الملحوظة في ميزانية التربية والتعليم بمبلغ ٢ مليار دولار المُعدة من أجل تنفيذ إصلاحات في جهاز التعليم. وُجهت إحدى الضربات القاسية لميزانية الصحة إذ تم تقليص مبلغ ١,١ مليار شيكل من ميزانياتها.

وتعتمد الميزانية في أساسها على الفرضيات التالية: يقدر سقف التضخم المالي بنسبة ٢,٥٪، وأن يكون سعر صرف الدولار ٤,٣ شيكل، علما أن سعره الحالي أقل من ٤ شيكل، وهذا ناجم عن تدهور سعر صرف الدولار عالميا، كذلك فإن وزارة المالية تتوقع عجزا في الميزانية بنسبة ١,٦٪، مقابل ٢,٩٪ في ميزانية العام الحالي، وهي نسبة قد لا تتحقق، نظرا للفائض في جباية الضرائب (أنظر لاحقًا). أما عن النمو الاقتصادي فإن وزارة المالية تتوقع نموا بنسبة ٤,٢٪، أما بالنسبة للاستهلاك على مستوى الفرد فمن المتوقع أن يرتفع بنسبة ٣,٤٪، ولكن الاستهلاك العام في الدولة سيزداد بنسبة ٢٪. أما معدل الناتج القومي للفرد فإنه سيتراوح ما بين ٢٥ ألف إلى ٢٦ ألف دولار، بعد أن يرتفع بنسبة ٣,٦٪. أيضا حسب التوقعات للعام القادم، فإن الوزارة تتوقع انخفاض البطالة بمعدل من ٧,٤٪ إلى ٧,٢٪، وأن ترتفع المشاركة في سوق العمل من ٥٦,٥٪ إلى ٥٧,٢٪، من الجمهور القادر على الانخراط في سوق العمل، من عمر ١٥ عاما وحتى ٦٤ عاما، وهي نسب تبقى متدنية عن مثيلاتها في الدول المتطورة، كما تتوقع وزارة المالية أن تصل مدخولات الدولة من جباية الضرائب إلى ١٩٤ مليار شيكل، ما يعادل ٤٨,٥ مليار دولار، لتشكل نسبة ٦٢٪ من ميزانية الدولة.

تبلغ قيمة ميزانية الأمن، للعام الجاري ٥٢ مليار شيكل، أي ما يعادل حوالي ١٣,٦٨ مليار دولار، وهي تساوي حوالي ١٦,٥٪ من ميزانية الدولة ولكن الحديث يجري هنا عن الميزانية المباشرة، في حين أنه بعد ضم كل مركبات الأمن في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، وخاصة ميزانية الأجهزة الإستخباراتية، ووزارة الأمن الداخلي (الشرطة وما يرتبط بها) وأيضا الصرف على الاستيطان في الضفة الغربية وهضبة الجولان السورية المحتلة، فإن تكلفة "الأمن" في إسرائيل تستهلك حوالي ٣٠٪ من ميزانية الدولة، وهذا ما تؤكده باستمرار عدة جهات وأطر شعبية. بالإضافة لذلك، لا تشمل التكلفة الاقتصادية للخدمة الإلزامية والاحتياط في الجيش (غياب قوى عاملة عن العمل الإنتاجي)، وقيمة الأراضي المستخدمة للقضايا الأمنية، وتكلفة الوقاية والحماية على المستوى الشخصي، وإضافة كل هذا من شأنه أن يزيد تكلفة الأمن بحوالي ١٠ مليارات شيكل (حوالي ٢,٦٣ مليار دولار) سنويا[٣٠].

إن المستوى العالي لميزانية الأمن في إسرائيل يبرز بشكل خاص في جانب الناتج القومي، فهي تساوي ٩,٢٪ من الناتج القومي، في حين أن هذه النسبة تنخفض إلى ٣٪ في دول غربية، و٤٪ في الولايات المتحدة ودول شرق أوسطية أساسية. ويتم تمويل قسم من هذه الميزانية عن طريق المساعدات الأميركية (أنظر سابقا الفصل الخاص بالمساعدات الأميركية). ويدور جدل واسع في إسرائيل منذ عدة سنوات حول حجم هذه الميزانية، واتهام قادة

الجيش بأنهم يستغلون الأوضاع الأمنية لطلب زيادة ميزانيتهم، والضغط على الحكومة وجهات اتخاذ القرار من أجل عدم التوغل في فحص كيفية صرف هذه الميزانية.

وتوجه للجيش إتهامات من جهات مختلفة بالتبذير في صرف الأموال، خاصة في جانب القوى البشرية، والصرف على الرواتب في الجيش النظامي، وشروط العمل، والامتيازات التي يحصل عليها الضباط، وحتى كبار الجنرالات، وعدم النجاعة في الجانب التنظيمي والإداري في الجيش، وهذا أيضا سبب في التبذير. يذكر أن الهيئة العامة للكنيست ليس من صلاحيتها البحث في ميزانية الأمن، ولا حتى اللجان البرلمانية ذات الشأن، مثل لجنة المالية ذات الصلاحيات التنفيذية، ولجنة الخارجية والأمن، وفي كل عام تتم إقامة لجنة مقلصة جدا من خمسة أو ستة نواب، من أصل ١٢٠ نائبا، للبحث في الميزانية، وعادة فإن هذه اللجنة تتبنى مطالب الجيش بزيادة الميزانية، أضف إلى ذلك كون بعض بنود ميزانية الأمن سريا للغاية ولا يعلن عنها بتاتا. وقد بدأت الفجوات تظهر جليا بين ممثلي الجيش الذين يطالبون بشكل دائم بزيادة الميزانيات المخصصة لهم وبين ممثلي وزارة المالية الذين يأخذون بعين الاعتبار المحافظة على استقرار اقتصادي. هذه الفجوة وصلت إلى أكثر من ٨ مليارات شيكل العام ٢٠٠٦، عند التحضير لميزانية العام ٢٠٠٧، على وقع طلبات الجيش للاستعداد لحرب محتملة، وعلى خلفية الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦. وقد أظهر تقرير مراقب الدولة مدى عدم النجاعة في إدارة ميزانية الأمن ووقف عن كثب على الخلل الكبير في التحضير لميزانية الأمن. وقد تم بحث هذا الأمر من خلال لجنة عُرفت باسم "لجنة بروديت"[٣١] التي أوصت بوضع خطة إشفاء تشمل زيادة ميزانية حكومية، وتغييرات إدارية مهمة، تعتمد إتباع ثقافة تنظيمية ونجاعة فائقة، ووضع برنامج عمل طاقم منظم، بين المستويين السياسي والعسكري، وطلب مساعدة عسكرية إضافية من الولايات المتحدة.

أما قانون التسويات فقد وجه ضربات قاسية للشرائح الضعيفة تتلخص بتقليص الرواتب بنسبة ١٪، وهذا إجراء يُجهض عمليا القسم الأول من علاوة الغلاء التي كان سيحصل عليها الأجيرون، بناء على اتفاق تم التوقيع عليه في الصيف الماضي مع الاتحاد العام للنقابات. كذلك ينص على استمرار تجميد مخصصات الضمان الاجتماعي وعدم تعديلها وفق نسب التضخم المالي، بل استمرار التقليص السابق بنسبة ٤٪. كذلك فإن الميزانية تنص على استمرار تقليص ٤٪ في كافة مخصصات مؤسسة الضمان الاجتماعي التي تدفع بالأساس للمسنين والعجزة والمعاقين والأولاد والعائلات ذات الدخل المحدود، تقليص القروض الإسكانية المدعومة من الحكومة بنسبة ١٥٪، ورفع أسعار المياه، وتجميد قانون يوم التعليم الطويل حتى العام ٢٠١٤، إضافة إلى إلغاء سلسلة من التسهيلات الضريبية على التوفيرات خارج البلاد، فرض رسوم تأمين صحي على ربات البيوت اللاتي لا يعملن بقيمة ٢٢ دولارا شهريا وغيرها.

وقد سارعت وزارة المالية بالإعلان عن نسب نمو ورفع المستوى المعيشي وتجميد نسب الفقر، بينما تشير معطيات

الفقر إلى أن نسب الفقر لا تزال على حالها لا بل تتعمق أكثر. فقد دل آخر تقرير لمؤسسة الضمان الاجتماعي على أن عدد الفقراء في إسرائيل في العام ٢٠٠٦، بلغ ١,٦٧ مليون نسمة، بينما كان عددهم العام ٢٠٠٧ يقارب ١,٧ مليون نسمة وهذا بعد ثلاث سنوات متواصلة من النمو الاقتصادي العالي، ما يؤكد ان النمو الحاصل يخدم شرائح ذات مداخيل عالية وأصحاب رأس المال، ولكنه لا يطال بأي شكل الشرائح الفقيرة والضعيفة.

وقد أعرب العديد من المحللين والنقاد عن خيبة أمل كبيرة من تصريحات الحكومة المتمثلة بتصريح رئيس الحكومة "إيهود أولمرت" ووزير ماليته "روني بار-أون" بأن هذه الميزانية هي "ميزانية بشائر، تحمل في طياتها العديد من الأمور الايجابية لشرائح السكان المختلفة".

ولكن الحقائق تثبت عكس ذلك تماما إذ تشمل الميزانية العديد من التقليصات بحجة النقص بالأموال، وهو ادعاء مرفوض وغير حقيقي، فهنالك أموال، وهي طائلة، لكنها تهدر في المكان غير الصحيح، خدمة لمصالح ومطامع أرباب رؤوس الأموال، وخدمة لآلة الحرب والاحتلال الإسرائيلية. وبحسب هؤلاء المحللين[٣٢] فإن ميزانية العام ٢٠٠٨، هي استمرار لسياسة القضاء على دولة الرفاه وتعميق الفجوات، إنها استمرار للسياسة الرأسمالية المنقطعة تماما عن احتياجات المواطنين.

وقد أفادت التقارير الاقتصادية الإسرائيلية أنه مع نهاية العام ٢٠٠٧، تراكم في خزينة المالية فائض مالي وصل إلى ١٥ مليار شيكل. ورجحت التقارير الاقتصادية أن السبب في ذلك يعود إلى أن عدداً من الوزارات الاجتماعية، مثل المعارف والصحة والرفاه، لم تقم بصرف نصف الميزانية السنوية المخصصة لها، وكذلك مدخولات المالية من الضرائب، والتي كانت أكبر من المتوقع، بالإضافة إلى وتيرة الخصخصة التي كانت أكثر من المتوقع أيضا.

وتشير معطيات العام ٢٠٠٧ إلى فائض بقيمة ١٠ مليارات شيكل من جباية الضرائب والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية صرف هذا الفائض. هنالك ثلاثة توجهات رئيسية: التوجه الأول هو توجه اجتماعي يطالب بصرف هذه الأموال ولمرة واحدة على مجالات التعليم، الصحة والرفاه. التوجه الثاني يطالب باستغلال هذه الأموال بهدف تقليل الدين العام. أما التوجه الثالث فيطالب باستغلال هذه الأموال من أجل تخفيض نسبة الضرائب. معارضو التوجه الأول يقولون إن المصاريف على التعليم، الصحة والرفاه لا يمكن أن تكون لمرة واحدة بل هي مصاريف مستمرة بشكل دائم. معارضو التوجه الثاني يدعون أن تخفيف الدين الحكومي يمكن له أن يحدث فيما لو استغلت من أجل تنفيذ مشاريع عامة مختلفة. أما التوجه الثالث فسيتم تناوله بإسهاب من خلال الفصل الخاص بالإصلاحات الضريبية.

الفصل الثالث: أسعار المنتوجات في إسرائيل

شهد شهرا تموز وآب العام ٢٠٠٧ ارتفاعا حادا في أسعار المواد الغذائية في إسرائيل بلغ في بعض الأحيان أكثر من ١٢٪، وشمل هذا الارتفاع أسعار الخبز (بنسبة ١٢٪)، منتجات الحليب (بنسبة ٤٪)، البيض (بنسبة ٧٪)، القهوة (بنسبة ١٠٪)، الأرز (بنسبة ١٣٪)، اللحوم المجففة (بنسبة ٨٪)، البسكويت (بنسبة ١٠٪)، الزيت (بنسبة ٩٪) وغيره من المواد الأساسية.

وقد قدرت دائرة الإحصاءات المركزية في إسرائيل أن ارتفاع أسعار الأغذية الطازجة كان بالمعدل بنسبة ٨,٨٪ العام ٢٠٠٧، أي أكثر من ١٦٠٪ من ارتفاع جدول أسعار المستهلك (جدول غلاء المعيشة الذي كان بنسبة ٣,٤٪ العام ٢٠٠٧) كما تبين معطيات المكتب المركزي للإحصاء وسلطة التخطيط في وزارة الزراعة، التي نشرت تقريرا حول تأثر رفع أسعار الأغذية الطازجة في ٢٠٠٧ الارتفاع الحاد لأسعار منتوجات الأغذية الأساسية: الحليب، والبيض، والخبز، والاسماك، والطيور ولحم البقر. ارتفعت اسعار هذه المنتوجات في الاساس بسبب ارتفاع اسعار الحبوب بنسبة ٧٠٪ - ١٠٠٪. وهي التي تشكل العنصر الرئيس في غذاء الحيوانات. ويتوقع في كانون الثاني ٢٠٠٨ ارتفاع حاد لجدول أسعار الأغذية الطازجة بسبب الصقيع وخير دليل على ذلك هو ارتفاع أسعار الكوسا وبعض الخضراوات بنسبة ٢٠٠٪.

وقد انشغلت إسرائيل بأكملها بظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وما ينجم عن هذا الارتفاع من أضرار جسيمة وبالأخص للعائلات الفقيرة، حيث أنه تم رفع أسعار المواد الغذائية الأولية المطلوبة جدا في كل بيت، والتي تشكل جزءا كبيرا من استهلاك هذه العائلات. وقد دلت بعض استطلاعات الرأي على أن عددا كبيرا من الأسر الإسرائيلية الضعيفة قللت بشكل ملموس استهلاكها لهذه المواد بسبب ارتفاع أسعارها.

وقد سبقت ارتفاع الأسعار نزاعات عديدة بين أصحاب المحال التجارية ومزودي المواد الغذائية من جهة وبين أعضاء ووزراء من البرلمان الإسرائيلي من جهة أخرى. وقد أظهرت معظم الصحف الاقتصادية والملاحق الاقتصادية في الصحف الكبيرة هذه النزاعات حين خرجت بعناوين تحذر من الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية قبل حدوثه، وتحدثت هذه الصحف عن ارتفاع آخر ملموس خلال موسم الأعياد اليهودية الذي كان في منتصف شهر أيلول. تجسد الأزمة الحاصلة في أسعار الخبز هذه النزاعات بشكل دقيق، فعلى إثر مطالبة أصحاب المخابز رفع أسعار الخبز المراقب، توقفت شركات تزويد الخبز الكبرى في إسرائيل عن تزويد الحوانيت بأنواع معينة من الخبز وذلك احتجاجاً على رفض وزارتي المالية والصناعة والتشغيل رفع أسعار الخبز. وكان وزير الصناعة والتشغيل "ايلي يشاي" قد رفض رفع الأسعار لكنه وافق على رفع الرقابة عن الأسعار. في مرحلة متأخرة عرض "يشاي" دفع تعويض للطبقات الضعيفة مقابل موافقته على رفع أسعار الخبز.

قال العديد من أصحاب شركات المواد الغذائية أن العام ٢٠٠٧ كان أصعب بكثير من السنوات السابقة، وحذروا من كارثة مستقبلية وبالأخص لذوي الدخل المنخفض. هذه الشركات تشكل عاملا مهما في إعاقة سيرورة رفع الأسعار إذ أن المنافسة بين شبكات المواد الغذائية تؤدي في نهاية المطاف إلى خسائر معينة لديها، ولكنها قد لا تنجح في كبح

جماح الارتفاع الحتمي في الأسعار .

وقد عزا العديد من المحللين الاقتصاديين رفع الأسعار إلى أسباب عالمية منها[٣٣] :

١ . ارتفاع أسعار القمح وهو يشكل العامل الرئيسي الذي يلعب دورا بارزا في هذا المضمار ، فقد تلقت محاصيل الحبوب في العالم ضربة قاسية بسبب تقلبات المناخ في الكثير من مناطق العالم . بالإضافة إلى الانتقال من زراعة القمح وحبوب الصويا لزراعة الذرة ، الذي يحتوي على مادة تشكل وقودا طبيعيا يتزايد الطلب عليه في العالم ، وهذا الأمر يفسر ارتفاع أسعار القمح في العالم بنسبة ٤١٪ في الشهرين الأخيرين ، وارتفاع أسعار حبوب الصويا بنسبة ٣١٪ ، في حين ارتفعت أسعار حبوب الذرة بنسبة ٣٩٪ .

٢ . الارتفاع الحاد في أسعار النفط وهي الطاقة التي تنتج المواد الغذائية وتنقلها من مكان إلى آخر ، وتشكل عنصرا مهما في تحديد سعر المادة الغذائية .

٣ . ارتفاع الطلب على المواد الغذائية في الأسواق العالمية لدى مئات ملايين السكان في الصين وشرق آسيا على إثر ارتفاع المستوى المعيشي في هذه الدول .

بالمقابل طالبت وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل برئاسة "إيلي يشاي" دفع تعويض مناسب للطبقات الضعيفة عن طريق زيادة مخصصات الضمان الإجتماعي الممنوحة لها . وقد صادقت الحكومة في الثاني والعشرين من شهر تموز على دفع تعويض بقيمة ٣ شيكلات (أي أقل من دولار واحد)[٣٤] علما بأن هذا التعويض سيعطى ابتداء من السنة القادمة . ويجمع جميع النقاد والمحللين الاقتصاديين على تعاسة هذه الخطوة بقولهم إن معدل ارتفاع الأسعار يقارب ١٠٪ وعليه يجب تعويض هذه الطبقات بنفس النسبة (وهي تعادل مبلغ ٨٠ شيكلا للعائلة الواحدة)[٣٥] ، ووصف العديد من أعضاء الكنيست[٣٦] ، وخاصة العرب منهم ، مصادقة الحكومة على رفع الأسعار بأنها "ضربة أخرى للشرائح الضعيفة في المجتمع ، والتي لدى قسم كبير منها تعتبر هذه المادة الأساسية وبالأخص رغيف الخبز هو طعامهم الأول والأخير" ، وقالوا "إن رفع أسعار المواد الغذائية بشكل عام والخبز بشكل خاص هو استمرار في سياسة إغناء الأغنياء وإفقار الفقراء ، وبدلا من أن تنفق الحكومة الأموال في شراء السلاح والاستعداد للحروب ، الأولى أن تشبع أولا المواطنين الجوعى" .

وارتفعت في العام ٢٠٠٧ أسعار الكهرباء في إسرائيل ، بنسبة ١٥٪ وقال مصدر في شركة الكهرباء إن رفع أسعار الكهرباء نابع من القرار الذي اتخذ لرفع الضريبة على السولر ، ما أدى إلى مساهمتها في رفع أسعار الكهرباء بنسبة ٩ر١٪ ، وكذلك من ارتفاع أسعار الوقود عالميا ومحليا .

وطالب العديد من نواب البرلمان الإسرائيلي الحكومة بتعويض المتضررين الفقراء ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء بنسبة عالية خلال العام الماضي . وقد إدعى العديد من هؤلاء النواب أن ارتفاع أسعار الكهرباء في ظل البرد الشديد الذي اجتاح إسرائيل مع بداية العام ٢٠٠٨ ، هو مس فظ وقاسٍ بالطبقات الفقيرة التي تعتاش من دخل محدود لا يتجاوز الحد الأدنى للأجر ، حيث أن ارتفاع أسعار الكهرباء قد وصل إلى حد لا يطاق ، بعد ارتفاعه بشكل ملحوظ العام ٢٠٠٧ بنسبة ١٥٪ ، خاصة أن الكهرباء أصبحت عاملاً أساسياً في التدفئة والحياة اليومية في كل بيت .

تشير التقارير الاقتصادية الإسرائيلية إلى أن إغلاق معبر المنطار (كارني) يؤدي إلى خسائر للشركات الإسرائيلية تصل إلى ١٠ مليون شيكل يومياً. كما تشير التقارير إلى أن وقف تزويد قطاع غزة بالوقود يؤدي إلى خسائر كبيرة جداً للشركة المزودة بالوقود. وفي الوقت نفسه تشير التقارير إلى أن إسرائيل عملت على ربط عجلة اقتصاد القطاع بشكل حيوي بالاقتصاد الإسرائيلي، خاصة وأن المنطار هو المعبر الوحيد للبضائع من وإلى القطاع، ما يعني أن إغلاق المعبر يؤدي إلى زيادة خسائر الشركات الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه يؤدي إلى انهيار اقتصادي في القطاع.

وأفادت التقارير الاقتصادية الإسرائيلية أن خسارة اتفاقية شركة "دور- ألون"، التي تحتكر تزويد مناطق السلطة الفلسطينية بالوقود، وصلت في الربع الأول من العام الحالي إلى نصف مدخولاتها.

وكانت الشركة، ولسنوات طويلة هي المزود الوحيد لمناطق السلطة الفلسطينية بالوقود. وبعد سيطرة شركة "باز" على معامل التكرير في أشكلون، استولت على كافة الاتفاقيات مع السلطة. وبعد مفاوضات مع الشركة، شارك فيها ممثلون عن السلطة الفلسطينية، تم الاتفاق على أن تقوم شركة "دور- ألون" بتزويد قطاع غزة بالوقود للسنتين القادمتين.

وتسبب وقف تزويد القطاع بالوقود لأيام اثناء اعداد هذا التقرير، بخسارة الشركة لملايين الشيكلات. علماً أن مبيعات الشركة لقطاع غزة كانت تصل إلى ٦٣ مليون شيكل شهرياً، خلال العام ٢٠٠٦.

وأدى إغلاق معبر المنطار (كارني) إلى وقف حركة البضائع، والتي تصل قيمتها إلى ١٠ ملايين شيكل يومياً. كما تخسر "سلطة المطارات" التي تقوم بتشغيل المعبر ما يقارب ١٥٠ ألف شيكل يومياً.

وبحسب التقارير الاقتصادية الإسرائيلية فإن قيمة البضائع التي تمر في معبر المنطار تصل إلى ٣ مليارات شيكل سنوياً، وأن أكثر من ثلثيها تدخل إلى القطاع، مقابل ثلث في الاتجاه المعاكس.

كما تفيد التقارير أن إغلاق المعبر يؤدي إلى خسائر كبيرة للشركات الإسرائيلية التي تصدر البضائع إلى القطاع. وطالما بقي المعبر مغلقاً فإن البضائع تبقى في مخازن الشركة أو في الميناء، في حين تفسد بعض البضائع، وخاصة الخضراوات والفواكه.

كما تشير التقارير إلى أن إغلاق المعبر يمنع في هذه المرحلة نقل جزء من المنتوجات الأساسية، التي تصل البلاد، إلى منظمات الإغاثة الدولية، علاوة على أن هناك في القطاع عدداً من ورشات الخياطة التابعة لشركات إسرائيلية، والتي لا يمكنها إخراج البضائع من القطاع بسبب الإغلاق.

وعلاوة على الخسائر المباشرة التي تصيب الشركات الإسرائيلية، بسبب فساد البضائع أو الاضطرار لبيعها بأسعار بخسة، فإن هناك خسائر أخرى تتصل بوسائل النقل والشحن، حيث يمر كل يوم في المعبر ما يقارب ٣٠٠-٣٥٠

شاحنة، تشكل أماكن عمل للسائقين، علاوة على العاملين في المعبر.

وفي المقابل فإن استمرار إغلاق المعبر لمدة تزيد عن الشهر، يدفع العاملين إلى مغادرة المكان، وعندها يكون من الصعب إعادة تفعيل المعبر بسبب النقص في القوى العاملة.

وبحسب التقارير الإسرائيلية فإن قطاع غزة مرتبط اقتصادياً بشكل حيوي بإسرائيل، حيث لا يوجد أي فرع اقتصادي في القطاع غير مرتبط، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، مع إسرائيل. وفي هذه الحالة فإن استمرار الحصار قد يؤدي إلى انهيار اقتصادي شامل. مع الإشارة إلى أن التصدير من قطاع غزة إلى إسرائيل يصل سنوياً إلى ٣٦٠ مليون دولار، في حين يصل التصدير في الاتجاه المعاكس، من إسرائيل إلى القطاع، إلى ٧٣٠ مليون دولار سنوياً.

كما تشير التقارير إلى أن غالبية المنتجات الأساسية في القطاع مصدرها إسرائيل، كالوقود وغاز الطبخ و٦٠٪ من الكهرباء، ونسبة من مياه الشرب، بالإضافة إلى الآلات الصناعية وأدوات العمل ومواد البناء، كلها تصل من السوق الإسرائيلية أو تستورد عن طريق إسرائيل. وحتى تجار القطاع الذين يقومون بشراء البضائع من الشرق الأقصى، فإن سفن البضائع ترسو في الموانئ الإسرائيلية التي تقوم بجباية الجمارك.

وإضافة إلى ذلك، فإن الهواتف في القطاع مرتبطة أيضاً بإسرائيل، فالمقدمة (٠٨) والاتصال من وإلى القطاع يمر عن طريق إسرائيل. وكذلك المواد الغذائية مثل منتوجات الحليب والفواكه والقمح. بالإضافة إلى القهوة والشاي والسجائر، كلها تمر عن طريق إسرائيل.

إلى ذلك، فإن ٧٠٪ من حجم التصدير من قطاع غزة يتجه إلى الأسواق الإسرائيلية. أما التصدير إلى أوروبا والأردن فيمر عن طريق إسرائيل.

هبطت كمية البضائع الإسرائيلية التي تصل إلى غزة بنسبة ٦٠٪. ويذكر أن إسرائيل فقدت ربعا من أسواق التصدير إلى السلطة الفلسطينية. ومن بين الشركات الإسرائيلية التي خسرت مبالغ طائلة إثر إغلاق معبر "كارني" كانت شركة "نيشر"، منتجة المواد الإسمنتية، وشركة "راف بريح" منتجة الأبواب الفولاذية، هذا بالإضافة إلى مسوقي الخضار والفواكه الذين يضطرون لبيع منتوجاتهم بسعر قد يقل أحيانا عن سعرها في السوق العادية بنسبة ٥٠٪.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن اعتبار أن ضغط الشركات الإسرائيلية، التي تتعرض لخسائر يومية، يدخل في إطار مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية للقطاع.

الفصل الخامس: قانون التقاعد الإلزامي

تم التوقيع العام ٢٠٠٧ على اتفاقية تاريخية ستمنح مليون عامل توفيرا للتقاعد وتزودهم بضمان اقتصادي لسنوات ترك العمل التي تطول وتطول، على ضوء الارتفاع في مأمول الحياة. الاتفاقية، التي وقّع عليها وزير الصناعة، التجارة والتشغيل إيلي يشاي، تلزم كل مشغّل في الجهاز الاقتصادي أن يخصص إبتداء من بداية ٢٠٠٨ نسبة ١٠٪ من قيمة راتب عماله لصندوق التقاعد، وفي الوقت ذاته يخصص كل عامل ٥٪ من راتبه.

وقال رئيس الهستدروت عوفر عيني: "يدور الحديث حول واحد من الإنجازات الاجتماعية الأكثر أهمية في السنوات الأخيرة". وأضاف: "لقد تحدثوا خلال عشرات السنوات عن التقاعد لكل عامل لكن الأمر لم يتحقق". وتم التوقيع على الاتفاقية في شهر تموز بين عيني، كممثل عن العمال، وبين رئيس مكتب التنسيق للمنظمات الاقتصادية، شراغا بروش. توقيع يشاي سيوسعها من أجل ان تسري على كل العمال في الجهاز الاقتصادي الذين ليس لهم اليوم تأمين تقاعدي، وأيضا لاؤلئك الذين هم غير منظمين في إطار منظمة الهستدروت. ويدور الحديث عن العمال الأكثر ضعفا في الجهاز الاقتصادي، كاؤلئك الذين يتقاضون أجرة الحد الأدنى أو أقل بكثير من ذلك.

وحسب معطيات دائرة الإحصاءات المركزية، فانه لا يوجد لـ ٤٧٪ من العمال في الجهاز الاقتصادي برنامج تقاعد، حوالي ٤٠٪ منهم رجال، حوالي ٥٤٪ منهم نساء. نسبة العمال العرب الذين لديهم صندوق تقاعد تصل فقط الى ٢٦٪ ونسبة المهاجرين الذين لديهم صناديق تقاعد ٣٨٪. ويقول الدكتور يسرائيل دورون من جامعة حيفا: "مغزى انعدام التقاعد هو أن الأشخاص الذين عملوا طيلة حياتهم يضطرون للاكتفاء حين يصلون الى جيل الشيخوخة بدخل تحت خط الفقر".

وستدخل التسوية إلى حيز التنفيذ بصورة تدريجية. في السنة الأولى لسريانها، ٢٠٠٨، يخصص العمال ٠,٨٣٪ من راتبهم ويخصص المشغّلون ١,٦٦٪، وفي المجموع ٢,٥٪. وستزيد النسبة في كل عام بـ ٢,٥٪ حتى تصل في العام ٢٠١٣ إلى ١٥٪. ويبدأ العمال الذين عملوا أكثر من تسعة شهور بالتراكم للتقاعد من ١ كانون الثاني العام ٢٠٠٨. إبتداء من العام ٢٠٠٩، بموجب طلب يشاي، سيتم تقصير فترة التسعة شهور إلى ستة شهور. وذلك، من بينها، من أجل منع إيجاد وضع يغري المشغّلين لفصل عمال بعد مرور تسعة اشهر من أجل التوفير على انفسهم مخصصات صندوق التقاعد.

نسبة مخصصات التقاعد بموجب الاتفاقية أقل من المعمول بها في تسويات تقاعدية قائمة والتي تساوي ١٧,٥٪، حيث يخصص المشغّل منها ١٢,٥٪، الأمر الذي يثير نقدا صعبا من جانب منظمات حقوق العمال. ولكن يقول المسؤولون في الهستدروت بأن هذه النسبة هي أقصى ما يمكن تحصيله من المشغّلين وهي تزيد الاحتمال الذي يؤكد تنفيذهم للاتفاقية.

نقد إضافي نابع من حقيقة أن العمال أبناء ٣٢ عاما وما فوق والذين سيدخلون التسوية لن يكون بوسعهم التوفير كثيرا حتى يصلوا إلى سن التقاعد: ٦٧ سنة للرجال و ٦٤ سنة للنساء، وسيكون دخلهم من التقاعد منخفضا. خذ على سبيل المثال، عاملا يبلغ من العمر ٤٠ عاما الذي يتقاضى ٥٠٠٠ شيكل كدخل إجمالي (حوالي ١٣٠٠ دولار)، سيحصل، على الأكثر، على ١٨٠٠ شيكل (حوالي ٤٧٠ دولارا) مخصصات بعد تقاعده.

يعتقد البروفسور تسفي اكشطاين، نائب محافظ بنك إسرائيل، انه من غير المفضل تطبيق إلزام التقاعد على الأشخاص الذين مستوى راتبهم منخفض أو الذين يبدأون بالتوفير للتقاعد في جيل متقدم. وحسب رأيه، من المفضل أن يحصل هؤلاء على عدة مئات من الشيكلات الإضافية في الشهر وأن يحصلوا بعد تقاعدهم على إكمال الدخل من الدولة. فاليوم، الزوج الذي ليس لديه دخل من التقاعد يحصل على مخصصات شيخوخة وإكمال الدخل تصل الى ٣٢٢٥ شيكلا.

يقول معارضو قانون التقاعد الإلزامي إنه سيؤدي إلى ضرب مكانة النقابات العمالية والعمل المنظم، وتحويل العمال إلى أفراد مرتبط كل منهم بشكل مباشر بصاحب العمل والبنوك التي ستكون الأكثر استفادة من الاستثمار في صناديق التقاعد التي تديرها. قد يصح القول إن قانون صندوق التقاعد الإلزامي يشكل خطوة إيجابية مبدئيا، لانه يلزم أصحاب العمل بصرف صندوق التقاعد لكل عامل، خلافا للوضع اليوم الذي يحرم فيه نحو مليون عامل من صندوق تقاعد. ولكن إصلاح هذا الوضع معقد جدا، علما انه في العشرين عاما الأخيرة أعفت الحكومة أصحاب العمل من واجبهم دفع الرسوم عن العمال لمؤسسة التأمين الوطني، وقلّصت بالمقابل مخصصات الشيخوخة.

إصلاح هذا الخلل وتوفير مستوى معيشة محترم لكبار السن في إسرائيل، وعدم تركهم عرضة للفقر المدقع يتطلب أولا، إعادة المخصصات إلى مستواها القديم، وإلزام أصحاب العمل بالمساهمة في دفع رسوم التأمين الوطني. هناك امكانية بسيطة نسبيا لتشجيع التعاون بين الحكومة وبين النقابات العمالية وعلى رأسها الهستدروت وارباب العمل بهدف فرض برامج التقاعد كأمر له صفة قانونية ملزمة. ولكن خطوات من هذا القبيل من شأنها ان تعزز مكانة التأمين الوطني والهستدروت، في حين ان الخطة الحكومية تقصد العكس تماما. ضريبة الدخل السلبية (أنظر لاحقا الإصلاحات الضريبية) التي تشكل إضافة للأجور من الدولة وليس من صاحب العمل، تبقي أجر العامل المنخفض على حاله، وبالتالي فان النسب التي يتم توفيرها في صندوق التقاعد ستكون منخفضة إذ انها تحسب حسب الأجر الأساسي، ولا تأخذ بالحسبان اضافات مثل الضريبة السلبية.

الفصل السادس: الإضرابات في القطاع العام

شهد العام ٢٠٠٧ العديد من الاضرابات كان أقساها وأشدها وقعا على الاقتصاد، اضراب العمال العاملين في القطاع العام المنظمين بنقابة العمال العامة "الهستدروت". وقد شل هذا الاضراب جميع مرافق الدولة وشمل أكثر من ٧٠٠ ألف عامل وقد أدى إلى شلل تام في نشاط الوزارات (باستثناء الدفاع) والموانئ والقطارات والبنك المركزي وشركات حافلات النقل والمؤسسات المحلية ومصانع التصفية وشركة الكهرباء وشركة المياه والمحاكم وغيرها من المرافق الاقتصادية الحيوية. وقد قام الخلاف على الرواتب حيث تطالب نقابة الهستدروت بزيادة ١٠٪ للتعويض عن تجميد الأجور في القطاع العام منذ عدة سنوات في حين لم تقترح وزارة المالية سوى زيادة ١٪. ولم يتم التوصل إلى أية تسوية رغم مفاوضات استمرت عدة اسابيع. يذكر أن اتفاقيات الأجور في القطاع العام لم تُبحث منذ العام ٢٠٠١.

أدى الاضراب الشامل في إسرائيل إلى خسائر يومية قدرت بحوالي ٨٥٠ مليون شيكل يوميا، وقد حذّر مدير عام وزارة المالية "يورام أرياف" من الإسقاطات الممكنة لهذا الاضراب على اقتصاد الدولة ومن تبعات رفع الأجور كما طالبت الهستدروت، إذ قال إن نمو الناتج المحلي قد يتأثر بشكل سلبي للغاية ما يؤدي إلى ضعضعة أركان الاقتصاد جراء استمرار الاضراب من جهة أو الاستجابة لمطالب الهستدروت كما هي من جهة أخرى. وقال مدير عام وزارة المالية إن رفع أجور المستخدمين في القطاع العام سيأتي على حساب التعليم والصحة والرفاه، وسيرفع نسبة البطالة ونسبة التضخم المالي في إسرائيل بنسبة تفوق توقعات البنك المركزي (من ١٪ - ٣٪).

انتهى الاضراب في القطاع العام في أعقاب التوصل إلى اتفاق مبادئ بين وزير المالية، روني بار- أون، وبين رئيس الهستدروت عوفر عيني. وبموجب الاتفاق يحصل عمال القطاع العام على زيادة بنسبة ٥٪ في الأجور خلال فترة تمتد حتى العام ٢٠٠٩.

وجاء أن الزيادة في الأجور ستتم على ثلاث مراحل، الأولى في كانون الثاني ٢٠٠٨، حيث يحصل العمال على زيادة بنسبة ١,٥٪، وفي كانون الأول ٢٠٠٨، تتم زيادة أخرى بنسبة ١,٥٪، وفي كانون الأول من العام ٢٠٠٩ زيادة بنسبة ٢٪. وتصل التكلفة المالية للاتفاق إلى ما يقارب ٤ مليارات شيكل. كما تتعهد الهستدروت بالمحافظة على "الهدوء" حتى كانون الأول من العام الحالي.

كما تم الاتفاق على أن توزيع الزيادة تتم من قبل كل نقابة مهنية، حيث تقرر شكل توزيع الزيادة، ما يعني أن كل نقابة تستطيع أن تقرر منح زيادة واحدة أو مدرجة بموجب مستويات الأجور. أما بشأن السلطات المحلية، فقد تم الاتفاق على أن جزءاً من الزيادة سيخصص لإصلاح الإجحاف في آلية دفع الأجور في الحكم المحلي.

وكان وزير المالية روني بار-أون، ورئيس الهستدروت عوفر عيني، قد التقيا عدة مرات، في محاولة لإنهاء

الاضراب في القطاع العام. وكان قد التقى عيني مع المسؤول عن الأجور في وزارة المالية، إيلي كوهين، في أجواء وصفت بأنها "إيجابية"، بالرغم عن انتهائها بدون نتائج.

وبدأ الاضراب في القطاع العام، في أعقاب رفض المالية رفع أجور ٧٠٠ ألف عامل بنسبة ملموسة. وكان رئيس المحكمة القطرية للعمل، القاضي ستيف إدلر، قد أصدر أمراً يلزم الدولة والهستدروت بتقديم معطيات حول أجور عمال القطاع العام المضربين، علاوة على معطيات بشأن تآكل أجورهم. وقد رفضت المحكمة القطرية للعمل طلب المنظمات الاقتصادية إصدار أمر يمنع الاضراب العام، ريثما تتم مناقشة الالتماس الذي قدم ضده.

وبعد نقاشات وجلسات عديدة تمحور الخلاف في مراحله الأولى حول رفع الأجور بنسبة ١-٥٪، وذلك بعد أن تراجعت الهستدروت عن مطلبها الأولي، وقدمت اقتراحاً جديداً برفع الأجور بنسبة ٥٪ فقط خلال ٣ سنوات، بالإضافة إلى دفع رسوم تقاعد عن كل عامل في القطاع العام، ما عدا الشركات التي حصلت على زيادات في الأجور منذ العام ٢٠٠١، مثل شركة الكهرباء.

وكان المدير العام لوزارة المالية، يورام أرياف، قد صرح بأن الاستجابة لمطالب الهستدروت ستكون على حساب التعليم، وعلى حساب تدريبات الجيش، على حدّ قوله.

وفي السياق ذاته، فإن معطيات مسؤول الأجور في وزارة المالية، إيلي كوهين، تشير إلى أن معدل الأجور في القطاع العام يصل إلى٧ر١٤٤ شيكل، بالمقارنة مع معدل أجور يصل إلى٧ر٦٥٣ شيكلا في القطاع الخاص. وقد شهدت السنتان الأخيرتان زيادة في الفجوة بين القطاعين، وذلك بموجب معطيات شعبة الاقتصاد والدراسات في وزارة المالية.

الفصل السابع: إنهيار شركة البناء الإسرائيلية "حفتسيبا"[٣٧]

أعلنت وسائل الإعلام المختلفة في إسرائيل مع بداية شهر آب عن انهيار إحدى أكبر وأقدم شركات المقاولة والبناء في إسرائيل ألا وهي شركة "حفتسيبا"، وقد كان الإعلان عن انهيار الشركة بمثابة صاعقة ضربت الدولة بأكملها، حيث دار الحديث عن مئات العائلات التي من المتوقع أن تخسر كل الأموال الباهظة المدفوعة ثمن البيوت والشقق السكنية. شركة "حفتسيبا" هي شركة مختصة بالبناء في مناطق عديدة في إسرائيل، وبالأخص البناء للمتدينين اليهود وللمستوطنين على الأراضي الفلسطينية المصادرة. وقد اقتحم مئات اليهود الشقق التي تقوم الشركة بأنشائها خاصة في مستوطنة موديعين عيليت غرب رام الله (موديعين عيليت هي مستوطنة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧) وسيطروا عليها في محاولة منهم لفرض أمر واقع واحتلال الشقق التي اشتروها من الشركة قبل انهيارها.

مجموعة "حفتسيبا" هي مجموعة انتشر صيتها وعلت شهرتها سنة بعد أخرى، اعتادت شراء مواد البناء والتعامل مع المقاولين على اختلاف أنواعهم دون أن تدفع لهم بشكل فوري، إذ حظيت هذه المجموعة على ثقة العديد من هؤلاء المقاولين بكونها إحدى أقدم وأكبر شركات البناء في إسرائيل، وبالتالي فقد تحولت الشركة من تجنيد الأموال من البنوك وبدأت بتجنيد الأموال بصورة سهلة عن طريق إصدار سندات دين دون إيجاد الضمانات اللازمة، ودون وجود أية مراقبة فعلية على الوضع المالي لها. من جهة أخرى أعطت شركة "حفتسيبا" تسهيلات عديدة لزبائنها الذين دفعوا ثمن البيوت نقدا، وقد كان على الشركة إظهار ضمانات بنكية لكل زبائنها والتصديق على أن الأموال قد أودعت في البنوك.

بدأت الديون تتراكم على شركة "حفتسيبا" مع الزمن حيث وصلت إلى أكثر من ١,٥ مليار شيكل، نصفها ديون للبنوك ولم تعد الشركة قادرة على تسديد ديونها، وبالمقابل هنالك آلاف الوحدات السكنية التي لم يكتمل بناؤها فيما استلمت الشركة ثمن هذه الشقق كاملا. مشترو الشقق والبيوت السكنية ينقسمون إلى قسمين: الأول حصل على ضمانات بنكية بينما لم يحصل القسم الثاني (وهو القسم الأكبر) على ضمانات كهذه، ما يعني أن هؤلاء المشترين لن يستطيعوا الحصول على شقتهم التي دفعوا ثمنها، وعليه فقد لوحظت "حركة استيلاء" كبيرة من قبل مشترين لهذه البيوت. عمليا، يصعب تقدير الخسائر المادية للقسم الثاني من الشارين أو على الأقل حتى إنهاء كل الإجراءات القضائية ضد الشركة. في غضون ذلك، أعلن قسم مراقبة البنوك في بنك إسرائيل "روني حزكياهو" عن نيته دعم المشترين الذين تضرروا من انهيار الشركة وأوعز لمعظم البنوك فحص كل مشتر على حدة وإيجاد الحلول المناسبة لكل واحد منهم.

هنالك شبهات جنائية خطيرة حول تصرف مدير عام شركة "حفتسيبا" "بوعز يونه" ومؤسسها "مردخاي يونه" وإدارته المالية المتهمة بسرقة أموال المشترين وعدم تحويلها لحسابات مرافقة للمشاريع، وقد صعقت الدولة

حين سمعت عن فرار مدير عام الشركة إلى إحدى الدول الأوروبية يوما بعد الإعلان عن انهيارها، وأصدرت أمر اعتقال دولي ضده. وقد تفاجأ الجميع عند سماعهم عن وجوده في أيطاليا حيث تم القبض عليه هناك وسيحضر إلى إسرائيل وسيقدم للمحاكمة خلال فترة قصيرة. وقد نشرت صحيفة "ذي ماركر"[٣٨] بأن "بوعز يونه" سيحضر إلى إسرائيل على أن يقضي فترة في السجن وأن يلتزم بإعادة قسم من الأموال التي اتهم بسرقتها.

مجموعة شركة "حفتسيبا" هي مجموعة بناء ومقاولات تقف في رأس الهرم وقد يؤدي انهيارها إلى زعزعة فرع البناء وبالتالي الإعلان عن إفلاس العديد من مقاولي البناء والمزودين "الصغار" (مثل تجار الألومينيوم، الإسمنت، الخشب، الرخام والبلاط وغيرهم) الذين اعتادوا التعامل مع شركة "حفتسيبا" وتزويدها بمواد البناء اللازمة لإقامة آلاف الشقق السكنية في مناطق واسعة من إسرائيل.

انهيار شركة البناء "حفتسيبا" يلقي الضوء على الأسلوب والنهج الذي يُتيح لاسرائيل مواصلة الاستيطان في المناطق المحتلة. فقد مُنحت شركة "حفتسيبا" "تراخيص بناء" في المناطق المحتلة دون أي فحص جذري لأوراق الملكية الثبوتية للأرض، وعليه فقد حيكت منظومة قوانين التخطيط والبناء وفقا لمقاسات تجار العقارات اليهود وشركات العقارات التي يمتلكها قادة المستوطنين وتعاونت الدولة والإدارة المدنية لنهب الاراضي الفلسطينية وتبييضها وبناء المستوطنات عليها.

الفصل الثامن: هبوط سعر صرف الدولار

يشهد الاقتصاد الإسرائيلي في الأسابيع الأخيرة عاصفة كبيرة على ضوء التراجع المستمر لسعر صرف الدولار أمام الشيكل، الذي هبط في السنة الأخيرة (٢٠٠٧) بنسبة ١١٪، من ٤,٢ شيكل للدولار الواحد إلى ٣,٨ شيكل للدولار الواحد، وبفعل هذا فقد انخفضت بعض الأسعار والخدمات، وبالأساس كل ما يتعلق بأسعار وإيجارات البيوت.

وحتى مطلع العام الجاري لامس سعر صرف الدولار مستوى ٣,٨٠٧ شيكل فقط، مع تقديرات أولية بإمكانية هبوطه إلى ما دون هذا السعر، بعد أن كان قبل عام ٤,٣٤٢ شيكلا.

وأعلن محافظ بنك إسرائيل المركزي، ستانلي فيشر، أن قيمة الدولار لن تتغير بشكل جوهري في الفترة القريبة، وفي حال تغيرت، فمن الصعب التقدير منذ الآن حجم هذا التغيير. وأضاف أن بنك إسرائيل لا ينوي مع نهاية العام ٢٠٠٧ التدخل في سوق العملات الأجنبية للتأثير على قيمة الشيكل أمام الدولار، كما أنه لن يدرس إمكانية كهذه، إلا إذا وقع الاقتصاد في أزمة خطيرة.

بنك إسرائيل معني بدولار قوي، وهذا بهدف الوصول إلى سقف التضخم المالي للعام الجاري ٢٠٠٨، الذي وضعته الحكومة، ويتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪، ومن أجل استقرار الأسعار. تراجع قيمة الدولار تمس أولا وقبل كل شيء بالمصدرين، الذين يتقاضون الأثمان بالدولارات، التي أصبحت قيمتها بالشيكل الآن أقل، بينما الرابح الأكبر هم المستوردون، الذين يشترون البضائع بأسعار أقل بالشيكل.

وعلى الرغم من أن سعر صرف الدولار أمام الشيكل يتراجع، فإنه يحافظ على حاله أمام العملات الأجنبية الأخرى. كما أن تراجع الدولار في العالم كان متوقعا، وحتى أن الاقتصاديين في العالم توقعوا هذا منذ ثلاث وأربع سنوات في أعقاب تراكم العجز الكبير جدا في ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة.

عوامل خارجية أم داخلية؟

يعتقد المحللون الاقتصاديون، والى جانبهم بنك إسرائيل المركزي، أن هذا لا يعتبر إنجازا إسرائيليا، وإنما بفعل عدة عوامل، أهمها معطيات الاقتصاد في الولايات المتحدة، في ظل عجز ضخم جدا في ميزان المدفوعات الأميركي الذي وصل إلى حد ٨٠٠ مليار دولار، والتضخم المالي الأميركي في السنوات الأخيرة الذي يتراوح ما بين ٣,٥٪ إلى ٥٪، ونتيجة لهذا فإن الدولار يتراجع في دول كثيرة في العالم، وليس فقط في إسرائيل.

إلا أن بعض المحللين الاقتصاديين يصرون على عدم تغييب معطيات الاقتصاد الإسرائيلي عما يجري، فإسرائيل سجلت في العام ٢٠٠٦، ورغم الحرب على لبنان، نموا اقتصاديا بنسبة ٥,١٪، وارتفعت نسبة النمو إلى ٥,٣٪ العام ٢٠٠٧، وهناك من يتوقع نموا بنسب أعلى، إضافة إلى معطيات أخرى، ومن بينها الفائض في ميزان المدفوعات، الذي بلغ حتى الآن سبعة مليارات دولار. ورغم هذا، فإن المحللين يؤكدون أن ما حصل

لسعر صرف الدولار ليس "حكاية إسرائيلية"، وإنما لأن سعر صرف الدولار يتراجع أمام الكثير من العملات في العالم، بنسبة تتراوح من ٥٪ وحتى ١٢٪ في بعض الدول، ولهذا فإن تراجع سعر صرف الدولار لا يمكن اعتباره ظاهرة إسرائيلية، وإنما عالمية. ويدعو المحلل الاقتصادي البارز في صحيفة "هآرتس"، نحاميا شتراسلر، إلى عدم الهلع، مذكرا بأن الدولار شهد في الماضي قفزات كبيرة إلى الأعلى ولم يكن أي داع للشعور "بالأزمة والكارثة"، كما جاء في عنوان مقاله. ويقول شتراسلر "في العام ٢٠٠٢ دخل الشعب في إسرائيل في حالة من الهستيريا العامة، حين وصل سعر صرف الدولار إلى رقم قياسي، خمسة شيكلات، وكلهم كانوا يتخوفون أن يتجاوز الحاجز النفسي، حاجز سعر الصرف خمسة شيكلات، ويصل إلى ستة". ويكتب شتراسلر "بداية يجب عدم المقارنة بين الحالتين، ففي العام ٢٠٠٢ كان الاقتصاد الإسرائيلي في أزمة حقيقية، حين كان يعاني ركودا اقتصاديا في أعقاب الانتفاضة، وكان هناك عجز مالي كبير في ميزانية الدولة، وعدم ثقة بالعملة المحلية وبالاقتصاد بمجمله، وحينها كانت حاجة لخطوات اقتصادية جادة من أجل لجم سباق الدولار، الذي ركض إلى الأمام بسرعة زائدة، بمعنى التسبب بتضخم مالي كبير وعدم استقرار. أما الآن فلا يجري الحديث عن أزمة اقتصادية، إطلاقًا لا، فالدولار يتراجع أمام العملات في السوق العالمية، أمام اليورو والجنيه الإسترليني وغيرهما... الدولار ببساطة عملة ضعيفة، لأن العجز في ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة وصل إلى حجم ضخم جدا، ٨٠٠ مليار دولار، ولهذا فعلى الدولار أن يضعف، من أجل سد العجز[٣٩].

"وإذا أضفنا إلى هذا حقيقة أن نسب التضخم المالي في إسرائيل في السنوات الأخيرة أقل مما هي عليه في الولايات المتحدة، وحقيقة أن لدينا (في إسرائيل) فائضًا في ميزان المدفوعات بقيمة سبعة مليارات دولار، وحقيقة أنه تتدفق علينا من الخارج المليارات التي توظف في الاقتصاد الإسرائيلي، فإن ذلك يلزمنا بتخفيض سعر الدولار، تماما كما هي الحال مع أية بضاعة أخرى". [٤٠]

ويسأل شتراسلر ما إذا يجب اعتبار تخفيض الدولار كارثة كبيرة، ويجيب كاتبا: "إن من يعاني من تراجع سعر صرف الدولار هم المصدرون، الذين باتوا يتقاضون أقل مقابل بضائعهم، وبالأساس الصناعات التقليدية الحساسة لأبسط التغييرات في الأسعار، ولهذا سيكون عليهم البحث عن أسواق جديدة، لا تتعامل بالدولار. صحيح أن هذا ليس بالأمر السهل، لكنه الحل الوحيد، لأنه لا احتمال لتدخل بنك إسرائيل في مشاكل تقنية في سعر صرف الدولار[٤١]".

عائلات الشرائح الفقيرة والمتوسطة خارج هذا الجدل

إن النقاش في إسرائيل صاخب، بل صاخب جدا، ولكنه يبقى نقاش الكبار، كبار الاقتصاد الإسرائيلي، في حين أنّ الأغلبية من الجمهور في إسرائيل لا يشعر إطلاقا بهذا الهبوط لسعر الدولار، أو على الأقل لنقل إنه لم يستفد من ارتفاع قيمة الشيكل.

إنّ جميع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، التي تشكل المصروف الأكبر لعائلات الشرائح الفقيرة والمتوسطة، حافظت على حالها، لا بل وسجلت ارتفاعات في المرحلة السابقة، وهناك مؤشرات لارتفاعها أكثر لاحقا، على ضوء ارتفاع أسعار الوقود. أمّا الأسعار التي تنخفض فهي أسعار البيوت وإيجاراتها وأسعار السيارات والسفر إلى خارج البلاد والكثير من البضائع المستوردة التي تعتمد الدولار، وهذا الانخفاض لا يؤثر على مستوى مصروف العائلات الفقيرة بل والمتوسطة أيضًا.

وستخسر الصناعة في اسرائيل في ٢٠٠٨ صفقات بمقدار ٤,٤ مليار دولار في اعقاب تدهور أو انحدار شديد في سعر الدولار؛ كذلك سيفقد نحو من ١٧ الف مكان عمل – هذا ما يبينه استطلاع قام به الخبير الاقتصادي الرئيس في اتحاد ارباب الصناعة، روبي غينيل، بين مصانع تتصل بالاتحاد. قال غينيل ان الاضرار بالتصدير في اعقاب تآكل الدولار سيكون بمقدار ٣,٩ مليار دولار وان الاضرار بالمبيعات للسوق المحلية سيقف على ٤٥٠ مليون دولار. واضاف غينيل انه يتوقع انخفاضا نسبته ٧٠٪ بالأرباح الصافية في مصانع الصناعة في اسرائيل. كذلك يبين الاستطلاع ان المصانع قد خسرت في ٢٠٠٧ مبلغ ٢,٦ مليار دولار، في حين ان خسارة صفقات الاستيراد وقفت على ٢,٣ مليار.

الفصل التاسع: الإصلاحات الضريبية في إسرائيل

اعترف التقرير السنوي الصادر عن مديرية مداخيل الدولة في وزارة المالية الإسرائيلية، بأن العبء الضريبي في إسرائيل أعلى بنسبة ١٥٪ من معدل العبء في الدول الصناعية، في حين أن معطيات وزارة المالية تتوقع أن تشكل مداخيل الضرائب في العام ٢٠٠٨، ما نسبته ٦٢٪ من الميزانية العامة.

ويتضح من التقرير أن العبء الضريبي الذي يدفعه المواطنون لوزارة المالية وصل في العام الماضي ٢٠٠٧ إلى ما نسبته ٢٨،٥٪ من الناتج المحلي، وبإضافة رسوم الضمان الاجتماعي والصحي التي تخصم من الرواتب، والضرائب التي تجبيها المجالس البلدية والقروية، فإن النسبة ترتفع إلى ٣٧٪، في حين أن معدل العبء الضريبي في الدول الصناعية المتطورة المنضوية في منظمة (OECD) يصل إلى ٢،٣٢٪، ولو أن إسرائيل كانت عضوا في هذه المنظمة، لاحتلت المرتبة ١٤ من أصل ٣١ دولة في هذه المنظمة الدولية.

وحسب التقرير فإن العبء الضريبي المباشر في إسرائيل بلغ في العام ٢٠٠٤ ما نسبته ١٩٪ من الناتج بينما المعدل في منظمة دول (OECD) كان في ذلك العام ٢١٪، إلا أن ما يرفع العبء الضريبي في إسرائيل هو العبء الضريبي غير المباشر، الذي يصل إلى قرابة ١٨٪، مقابل أكثر بقليل من ١٠٪ في دول (OECD). ويقول التقرير إن ما يزيد العبء الضريبي هو تدني مداخيل المواطنين في إسرائيل مقارنة مع دول الغرب، ففي العام ٢٠٠٧ بلغ معدل الناتج المحلي للفرد ٢١ ألف دولار، وهو ما يعادل ٦٢٪ من معدل الناتج للفرد في الولايات المتحدة، وحسب هذا المقياس، فإن إسرائيل كانت ستحتل المرتبة ٢٢ من أصل ٣١ دولة في منظمة (OECD) الدولية السابق ذكرها.

وجاء أيضا أن المستقلين في سوق العمل في إسرائيل يشكلون ١٣٪ من القوى العاملة، ومداخيلهم غير الصافية تساوي ضعفي مداخيل الأجيرين، إلا أن حصتهم في ضريبة الدخل لم تكن بالقدر نفسه، فقد كانت أعلى بـ ٣٣٪ فقط من الضريبة التي يدفعها الأجيرون، أي أن معدل الضريبة لدى المستقلين كان ٢٠،٦٪ مقابل ١٤،٩٪ لدى الأجيرين.

ويرى التقرير أن هذا العبء في إسرائيل قد يرتفع من ٣٧٪ إلى ٤١٪ في حال تم سن قانون راتب التقاعد الإلزامي، الذي سيقتطع من الرواتب، لغير المنظمين في أي برنامج تقاعدي، نسبة ٥٪ من دخلهم الصافي.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التقرير يدعي أن العبء الضريبي يقع بالأساس على أصحاب المداخيل العالية، إذ يظهر أن ٤٧٪ من الجمهور الذي عليه دفع ضريبة الدخل لم يصلوا إلى خط الحد الأدنى الملزم بدفع ضريبة دخل، وهم ٣٦٪ من الرجال و٦٢٪ من النساء، إلا أن مداخيل الضرائب في العام الماضي ارتفعت بنسبة ١١٪، وهو ارتفاع حاد جدا قياسا مع سنوات سابقة.

ويقول التقرير إن هذه الزيادة الحادة ناجمة عن صفقات خصخصة القطاع العام، وأيضا نتيجة عمليات بيع شركات كبرى، ومن دون هذه الصفقات كانت الزيادة في جباية الضرائب ستصل إلى ٨٪، وهي أيضا نسبة عالية جدا مقارنة

مع سنوات سابقة، وهي أعلى بضعف ونصف الضعف من نسبة ارتفاع الناتج المحلي.

يذكر في هذا المجال أن سلطة الضرائب أعلنت في السنة الماضية، أن لديها حوالي ١٠ مليارات شيكل فائضا من دفع الضرائب، وترفض وزارة المالية تحويل هذه الأموال لميزانية الدولة لسد العجز الذي يتراوح ٩ , ٢٪ حتى الآن، أو تحويله إلى ميزانيات الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة الرفاه، التي عانت في السنوات السابقة من تخفيض كبير فيها.

ويدعي التقرير أيضا أنه على الرغم من النسب السابقة، فإن نسبة ضريبة الدخل المباشرة على الرواتب المتدنية هي أقل من مثيلتها في الدول المتطورة، في حين أن ضريبة الدخل المباشرة على الرواتب العالية هي أعلى من مثيلاتها في دول منظمة (OECD)، ولكن ما يزيد نسبة الضرائب، كما ذكر سابقا، هو الضرائب المكملة، مثل ضريبة القيمة المضافة على المشتريات التي تبلغ نسبتها ١٥،٥٪، المفروضة على جميع المشتريات تقريبا، والضرائب على المسكن والسيارات وغيرها.

ويذكر في هذا المجال أن نسبة ضريبة الدخل والرسوم الاجتماعية والصحية التي يدفعها الأجير الذي يتراوح دخله الصافي (بالنسبة للرجال) من ١٦٠٠ دولار إلى ٢٣٠٠ دولار، تتراوح من ٢٠٪ إلى ٢٦٪، وهذا يشمل أيضا حصة الأجير المنظم في تأمين التقاعد.

أما بالنسبة للنساء فإن هذه النسبة قائمة من حيث المبدأ، ولكن هناك تسهيلات ضريبية تدفع للمرأة بشكل عام، ثم تضاف تسهيلات أعلى للمتزوجات ولهن أولاد دون سن ١٨ عاما.

ويسري هذا الأمر أيضا على الضرائب المفروضة على الشركات في إسرائيل، فعلى الرغم من أن الضريبة المفروضة على هذه الشركات انخفضت خلال أربع سنوات من ٣٦٪ إلى ٣١٪، إلا أنها تبقى أعلى من معدل مثيلتها في دول منظمة (OECD)، إلا أن هذه الضريبة من المتوقع أن تشهد انخفاضا تدريجيا إلى نسبة ٢٥٪ حتى العام ٢٠١٠.

ويذكر هنا أن وزارة المالية والحكومة أقرت في العام ٢٠٠٥ برنامجا لتخفيض العبء الضريبي حتى العام ٢٠١٠، ومن يستفيد من هذا البرنامج بالأساس هم أصحاب المداخيل العالية جدا، الذين كان أعلى سقف ضريبي على مداخيلهم حتى قبل أربع سنوات يصل إلى ٦٠٪، وهذا يشمل الرسوم الاجتماعية والصحية، ولكن هذه النسبة لا تشمل كل الراتب بل أجزاء منه، ليصل بالمعدل إلى حوالي ٤٠٪، أما اليوم فإن السقف الأعلى لهذه الضريبة هو ٤٩٪، وهي نسبة تصل لدى الذين يبلغ راتبهم الصافي من خمسة آلاف دولار شهريا، وما فوق.

وتوصي مديرية الضرائب بتصحيح "الخلل" القائم في الضرائب المفروضة على الأرباح من البورصة والمداخيل من الخارج للأفراد، وهي نسب ضريبية عالية، إضافة إلى وقف عملية تقليص التسهيلات الضريبية.

ويقول التقرير إن التسهيلات الضريبية على مختلف أنواعها ستصل في العام القادم ٢٠٠٨ إلى قرابة ٨،٦ مليار دولار، وهي ما نسبته ١٨٪ من مداخيل الدولة من الضريبة، و٥٪ من الناتج المحلي.

مداخيل ضريبة البورصة ارتفعت بـ ٤٠٠٪

من جهة أخرى يتضح من تقرير الملحق الاقتصادي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن مداخيل الضرائب المفروضة على أرباح البورصة في إسرائيل قد تصل في العام الجاري إلى مستوى غير مسبوق، ١،١ مليار دولار.

ويشكل هذا المستوى الأعلى منذ أن تم فرض هذه الضريبة، ارتفاعا بنسبة ٤٠٠٪ مقارنة مع مداخيل هذه الضريبة في العام ٢٠٠٣، حين بلغ حجمها الإجمالي ٣٢٠ مليون دولار، (حسب سعر صرف الدولار في حدود ٣,٨ شيكل).

ولكن هذا الارتفاع لم يكن مفاجئا بل تدريجيا، ففي العام ٢٠٠٤ بلغ حجم هذه الضريبة ٤٥٠ مليون دولار، وفي العام ٢٠٠٥ حوالي ٥٢٠ مليون دولار، وفي العام ٢٠٠٦ حوالي ٨٧٥ مليون دولار.

وتبلغ نسبة الضريبة على أرباح البورصة ٢٥٪ يجري خصمها لدى سحب الأموال من البورصة، إذ يجري احتساب المبالغ التي تم ايداعها، والأرباح الحاصلة.

ويرى محللون أن مداخيل الضريبة المفروضة على أرباح البورصة كان من المفترض أن تكون أعلى لولا الانهيار في البورصة الذي بدأ في الأيام الأخيرة من شهر تموز الماضي، إذ تراجعت البورصة في أسبوع واحد بنسبة حوالي ١٤٪، ولكن منذ النصف الثاني من شهر أيلول الماضي، وحتى مطلع نهاية العام سجلت البورصة ارتفاعات جعلتها تعيد حوالي ١٢٪ من نقاطها، وهذا خلافا للتوقعات السابقة التي توقعت استمرار انهيار البورصة المحلية، متأثرة من بورصات العالم.

ويذكر في هذا المجال أن الضريبة تفرض أيضا على أرباح التوفيرات العادية، وتصل إلى ٢٥٪، إلا أن هذه الضريبة المفروضة على الأرباح لا تأخذ بعين الاعتبار ما يدفعه المدخر من عمولات بنكية على برامج التوفير، كما أن الأرباح من سحب اليانصيب والرهانات على مباريات كرة القدم، خاضعة لضريبة بنسبة ٢٥٪ على كل مبلغ فوق ٧٠ ألف شيكل، أي ما يعادل ١٨،٤٠٠ دولار.

وقد أقرّت الحكومة الاسرائيلية الخطة الاقتصادية الجديدة، في جلستها في ٤ شباط العام ٢٠٠٨. هذه الحكومة والتي تعتبر الأكثر تطبيقا للنهج الرأسمالي العنيف والخصخصة التي قادت للفقر، تدّعي انها تهدف من خلال خطتها الى "تشجيع العمل وتقليص الفوارق في المجتمع" ومحاربة الفقر. ولكن الحقيقة ان هدف الخطة هو انقاذ شعبية الحكومة من خلال ابراز وجه "اجتماعي" ولو زائف.

تشتمل الخطة على خمس خطوات اصلاحية: سن قانون "صندوق التقاعد الالزامي"، سن قانون "ضريبة الدخل السلبية"، تشجيع النساء على الخروج للعمل من خلال دعم حضانات الاطفال، تعزيز جهاز الرقابة على قيام ارباب العمل بتطبيق قوانين العمل، ورفع قيمة الضرائب التي تتم جبايتها من اضافات للاجر يحصل عليها من يستخدم سيارة تابعة لمكان العمل.

وتدّعي الحكومة ان هذه الخطوات، وبالذات فرض قوانين العمل وقانون الضريبة والتقاعد، من شأنها رفع اجور العمال الفقراء بشكل ملموس، وتشجيع الخروج الى العمل كبديل عن الاتكال على مخصصات البطالة وضمان الدخل.

التفسير لاقتراحات القوانين المتعلقة بالضريبة السلبية والتقاعد الالزامي، يشير الى ان معظم الأجراء ذوي الرواتب المنخفضة يعانون من عدم تقيّد اصحاب العمل بقوانين العمل، وليست لديهم اليوم برامج توفير للتقاعد، الامر الذي يدفعهم الى ما تحت خط الفقر. كما يزيد فقرهم بعد بلوغ سن التقاعد، إذ يصبحون متعلقين بمخصصات الشيخوخة الضئيلة جدا. الى مصير هؤلاء يمكن ان يصل ايضا العمال ذوو الاجور المتوسطة الذين لا يتمتعون بالحق في توفيرات التقاعد.

غير ان الخطوات التي تقترحها الحكومة لا تساعد الفقراء بقدر ما تخدم ارباب العمل والبنوك. كما انها تأتي متأخرة، غير كافية وغير قابلة للتطبيق، نظرا لاصرار الحكومة على سياسة القضاء على العمل المنظم وعلى تقليص مخصصات الامان الاجتماعي، الامر الذي سبّب تنامي الفقر واتساع الفجوات.

السؤال الاول الذي يطرح نفسه هو: اذا كان الحد الادنى للاجور الذي يتقاضاه معظم الاجراء الفقراء لا يساعدهم في التغلب على الفقر، فلماذا لا تقرر الحكومة رفعه، وتلزم ارباب العمل به؟ لكن يبدو ان الحكومة تخشى ان تهبط ارباح اصحاب العمل، وفضلت ان تدفع الزيادة في الاجور بدلا منهم، من خلال ضريبة الدخل السلبية. وتعني هذه الضريبة ان الدولة تدفع من خزينتها مبلغا معينا للعامل محدود الدخل. ولكن هذه الزيادة لا تحق لجميع العمال الفقراء، بل هي مشروطة بتعبئة نماذج عن وضع العامل المالي وكل ممتلكاته واثبات وضعه، وهو أمر غير سهل على كل مواطن.

ثانيا، لو كانت هناك نية حقيقية لدى الحكومة لمنح زيادة للعمال ذوي الاجور المنخفضة، للجأت الى تطبيق ذلك من خلال قنوات متوفرة، مثل جهاز التأمين الوطني. فاجراءات منح ضريبة الدخل السلبية تتطلب خلق اجهزة حكومية جديدة، يشكك الكثيرون في امكانية خروجها الى النور.

انتقد يورام غباي، الذي شغل في الماضي منصبا عاليا في وزارة المالية، الخطة الحكومية وكشف ان ضريبة الدخل السلبية غير قابلة للتطبيق في اسرائيل، بسبب نظام الضرائب المتبع فيها. فاسرائيل تفتقر الى النظام الضريبي المتبع في دول مثل الولايات المتحدة وكندا وفرنسا، والذي يلزم كل مواطن بتقديم تقرير سنوي عن الدخل المالي للعائلة. ويستنتج غباي استحالة تطبيق الخطة التي تشترط ان تكون لسلطة الضرائب معرفة دقيقة بوضع كل عائلة وممتلكاتها، وليس فقط باجر العامل المحدد[٤٢].

ولم يكن غباي المشكِّك الوحيد للخطة. المعلق الاقتصادي الرئيسي لصحيفة "يديعوت احرونوت"، سيفر بلوتسكر، كتب: "ان فكرة ضريبة الدخل السلبية لا تختلف في جوهرها عن مخصصات تكملة المعاش، والتي تم تطبيقها في اسرائيل قبل اكثر من ٢٥ عاما وشكلت في السابق نموذجا اثار اهتمام الاقتصاديين في العالم. غير ان السياسة الحكومية في السنوات الاخيرة أدت للقضاء شبه الكامل على هذه المخصصات، وحولتها الى اضافة هزيلة للاجر ما حرم معظم الاجراء الفقراء من الحصول عليها[٤٣]".

ويقودنا هذا الى النقطة الثالثة، فلو ان وزارة المالية كانت معنية حقيقةً بمحاربة الفقر، لعززت جهاز المخصصات التابع للتأمين الوطني، وادخلت عليه الاصلاحات اللازمة اولا لرفع دخل العمال الفقراء. وكان بالامكان تطبيق هذه الخطة على الفور، دون ادخال سلطة الضرائب في الموضوع ودون ارهاق العمال بتعبئة عدد كبير من المستندات المعقدة.

تلخيص

تناول هذا التقرير بإسهاب الوضع الاقتصادي لإسرائيل خلال العام ٢٠٠٧ من خلال النظر إلى المؤشرات الاقتصادية الرئيسة مثل النمو، والتغييرات البنيوية الكثيرة الحاصلة في الاقتصاد، والتغييرات الحاصلة في أجهزة الضرائب، وسن قوانين جديدة، والتغييرات على المستوى العالمي وتأثر إسرائيل منها وما إلى ذلك.

تم استعراض معظم نواحي الحياة الاقتصادية في إسرائيل. في هذا التقرير تظهر بوضوح الأحداث الاقتصادية التي شهدتها إسرائيل خلال العام ٢٠٠٧، وقد تم الأمر من خلال الاستعانة بوصف مبنى الاقتصاد وفروعه الرئيسة، السياسات الحكومية (المتغيرة مع تغير السلطة أو الأحزاب الحاكمة)، التغييرات الجمة في الناتج القومي ومعدلات نموه، مستويات البطالة، مستويات غلاء المعيشة، قوانين العمل والضرائب، التطورات المالية والتي قد تكون ذات تأثير عميق، الصراعات الداخلية بين المنظمات العمالية والوزارات المختلفة وغيره.

إلى جانب التطورات الإيجابية التي تمت الإشارة اليها من خلال هذا التقرير، فهناك بعض المؤشرات السلبية التي أثرت في هبوط أهمية الأحداث الإيجابية وبذلك تخف أهمية التحسينات المذكورة، فمثلا: إلى جانب النمو الاقتصادي بنسبة ٥,٣٪ وارتفاع مستوى المعيشة فإن هذا النمو لم يحسن الظروف الحياتية للطبقات الضعيفة والتي تعيش تحت خط الفقر وخصوصا بعد الإعلان من قبل مؤسسة التأمين الوطني عن اتساع ظواهر الفقر والبطالة بشكل ملموس، ليصبح عدد الفقراء ١,٧ مليون شخص من أصل ٧,٢ مليون نسمة يعيشون في إسرائيل مع نهاية العام ٢٠٠٧. ويقول المحللون إنه إذا نظرنا بشكل أعمق إلى وجود مثل هذه الظواهر السلبية إلى جانب التطورات الإيجابية، قد نستخلص من ذلك أن نمواً من هذا النوع يستحيل أن يكون طويل الأمد، فزيادة موارد الدولة ونموها يجب أن يخدما مصلحة كل الفئات السكانية بما في ذلك الطبقات الضعيفة اقتصاديا واولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. السبب في ذلك يكمن في عدم قدرة النمو الاقتصادي في أن يؤدي إلى تنمية مجتمعية أو اقتصادية.

من خلال هذا التقرير، تميز اقتران الظواهر الإيجابية والسلبية على حدّ سواء. من بين الظواهر الإيجابية: نجاح الإصلاحات الضريبية بتحقيق جزء من أهدافها الرئيسة المعلنة. من جهة أخرى هناك مساوئ تتلخص في ازدياد الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الضعيفة والقوية والتي نتجت أو توسعت بالرغم عن نمو الناتج القومي بنسب لا بأس بها منذ العام ٢٠٠٤.

الطبيعة العسكرية والإحتلالية لإسرائيل تركت وقعا شديدا على الوضع الاقتصادي. ويبرز هذا الأمر في حجم المصادر المقتطعة لهذه الغاية. الحرب، التي شنتها إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦، تركت وقعا شديدا على الوضع الاقتصادي إذ تقدر الخسائر المادية الفادحة التي تكبدتها إسرائيل خلال العام ٢٠٠٧ بعشرات المليارات من الدولارات. تم في هذا التقرير استعراض بعض هذه الخسائر، ولكن من الجدير ذكره أن الخسائر النفسية والاجتماعية قد تفوق بكثير الخسائر المادية.

وإذا أجملنا المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٧ يمكننا تلخيص ذلك بما يلي :

بلغ معدل النمو ٣,٥٪ العام ٢٠٠٧ ، ليصل اجمالي معدل النمو المتراكم منذ ٢٠٠٣ الى ٢٣,٥٪ . واستمر تدفق الرساميل الاجنبية على اسرائيل وبلغ ١٤,٨ مليار دولار العام ٢٠٠٧ لتكون ثاني افضل سنة في تاريخ هذه الدولة بعد ان بلغت ٢٥,٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٦ وفق ارقام وزارة المالية . وتم هذه السنة خفض الديون العامة التي تعتبر الحلقة الضعيفة في الاقتصاد الى ٨٤٪ من اجمالي الناتج المحلي بعد ان تجاوزت سقف ١٠٠٪ في العام ٢٠٠٣ . وفي الخارج ، باتت اسرائيل اليوم رابع مصدر عالمي للأسلحة متجاوزة للمرة الاولى بريطانيا في هذه القطاع ، كما تؤكد وزارة الدفاع الإسرائيلية . وانخفض سعر صرف الدولار بنسبة ١١٪ امام الشيكل منذ بداية السنة . كما تسبب انهيار سعر صرف الدولار من جهة ثانية في بداية التخلي عن اشهار الاسعار بالدولار . فللمرة الاولى بات اكثر من نصف الشقق المطروحة للبيع او الايجار معروضا بالشيكل . وانعكس الاداء الجيد للاقتصاد في مناح عدة في ارتفاع التدريج الذي حصلت عليه اسرائيل من مؤسسات التصنيف المالي العالمية . ويفترض ان يتيح ذلك لإسرائيل ان تحسن شروط حصولها على قروض من الاسواق المالية العالمية . ومن المؤشرات الاخرى على الاداء الجيد للاقتصاد الاسرائيلي انخفاض معدل العاطلين عن العمل الى ٧,٤٪ في نهاية ٢٠٠٧ وهو ادنى مستوى منذ أحد عشر عاما ، مع زيادة في عدد السياح بنسبة ٢٤٪ خلال العام الماضي .

ومن النقاط الأخرى التي تمت مناقشتها من خلال التقرير كانت الأمور التالية :

١ . بلغت ميزانية الدولة ٣١٤ مليار شيكل ، احتلت ميزانية الأمن ١٦٪ منها .

٢ . ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية من ٨٪ إلى ١٥٪ لتوجه بذلك ضربة قاسية للشرائح الضعيفة ، بالإضافة إلى الضربات الأخرى التي وجهتها ميزانية الدولة .

٣ . إغلاق قطاع غزة بعد سيطرة حماس عليه أدت إلى خسائر يومية بقيمة ١٠ مليون شيكل .

٤ . الاضراب العام في جميع مرافق الدولة الاقتصادية أدى إلى خسائر يومية قدرت بحوالي ٨٥٠ مليون شيكل ، والتوقيع على اتفاقية أجور تعطي العاملين في القطاع العام بنسبة ٥٪ .

٥ . وضع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل مزر جدا ، ويتطلب تغييرا جذريا في توجه السلطات الإسرائيلية وطرق تعاملها مع هذه الفئات التي تعاني ظلما مستمرا ومجحفا . هذا الظلم ولد انفجارا كانت نتائجه قاسية جدا على الأقلية الفلسطينية في إسرائيل . إن بضع جهات رسمية تعي خطورة هذا الوضع وتدعو إلى تغييره .

مصادر مختارة

١ . تقارير بنك إسرائيل (www . bankisrael . gov . il) .

٢ . تقارير دائرة الإحصاءات المركزية (www . cbs . gov . il) .

٣ . تقارير مؤسسة التأمين الوطني (www . btl . gov . il) .

٤ . تقارير وزارة المالية (www . mof . gov . il) .

٥ . موقع المشهد الإسرائيلي (http : / /almash-had . madarcenter . org)

الهوامش

١ سعر صرف الدولار مع انتهاء العام ٢٠٠٧ هو ٣,٨ شيكل للدولار الواحد .

٢ الهستدروت هي الاتحاد العام لنقابات العمال في إسرائيل وتعمل منذ العام ١٩٢٠ وتنظم بين صفوفها عمالا من جميع القطاعات الإنتاجية والعامة

٣ أنظر المشهد الإسرائيلي ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٧

٤ أنظر تقرير بنك إسرائيل لعام ٢٠٠٧

٥ شركة "طيفع" الرائدة في مجال الأدوية، شركة "أمدوكس" الرائدة في مجال الهاي تك، شركة "تشك بوينت" الرائدة في مجال صيانة المعلومات وغيرها .

٦ القطاع الإنتاجي يشمل فروع الصناعة على اختلاف أنواعها، فروع التجارة، فرع البناء، المواصلات والاتصالات، فرع الفندقة وفروع الخدمات الإنتاجية .

٧ قد تفيد مقارنة تكاليف حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان مع حرب أكتوبر العام ١٩٧٣ والتي ساوت تكلفتها مجمل الناتج المحلي البالغ ٤٠ مليار دولار حينها .

٨ صحيفة "وول ستريت جورنال" (العدد الصادر بتاريخ ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٧ في مقال للكاتب توماس ستوفر)

٩ أنظر تقرير البنك الدولي للتجارة والتطوير للعام ٢٠٠٧

١٠ هي منظمة التطوير والتعاون الاقتصادي Organization of Economic Cooperation and Development

١١ سيتم تحليل الرسوم البيانية واللوائح في البند المخصص لتحليل وقائع الاقتصاد الإسرائيلي لاحقًا .

١٢ دائرة الإحصاءات المركزية www . cbs . gov . il

١٣ من أصل ١٠٨ آلاف عامل انضموا إلى دائرة المشتغلين منهم ١٩ ألف عامل في فروع التربية، ١٦ ألف عامل في فرع البناء والباقي في فروع أخرى .

١٤ هو معهد الأبحاث الزراعية الأكبر في إسرائيل

١٥ تقرير مراقب الدولة رقم ٥٦ للعام ٢٠٠٧

١٦ لتفاصيل أوفى حول هذا الموضوع أنظر التقرير الإستراتيجي الصادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار– للعامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ في الفصول المتعلقة بتأثير الانتفاضتين الأولى والثانية على الاقتصاد الإسرائيلي .

١٧ التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٤

١٨ لتفاصيل أوفى حول الاستقطاب الطبقي أنظر الفصل الخاص عن "المشهد الإجتماعي" في هذا التفرير للبروفسور عزيز حيدر

١٩ يشمل المشهد الاقتصادي في التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٥ شرحا مفصلا حول اتباع السياسة الليبرالية والنيوليبرالية والتي بدأ بتطبيقها بشكل ملموس رئيس الحكومة السابق ورئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو ، من خلال معاينة دقيقة لكل التبعات والإسقاطات المتعلقة بهذه السياسة .

٢٠ الحساب الجاري يشمل صادرات وواردات البضائع والخدمات بالإضافة إلى دخل الدولة من الفوائد على القروض التي تم إعطاؤها لدول أخرى والفوائد التي تم دفعها على قروض تم استلامها من دول أخرى .

٢١ هو جزء من ميزان المدفوعات ويبين حجم الاستثمارات الإسرائيلية في خارج البلاد وحجم الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل

٢٢ هو الفرق بين حجم الاستثمارات الإسرائيلية في خارج البلاد وبين حجم الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل .

٢٣ منها حوالي ١٢ مليار دولار استثمارات بشركات إنتاجية أجنبية عن طريق الاستثمار المباشر والاستثمار في الأوراق النقدية المتداولة

٢٤ صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٧

٢٥ صحيفة ذي ماركر، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٧

٢٦ أنظر صحيفة القدس (العدد الصادر بتاريخ ١٣/ ١١/ ٢٠٠٧)

٢٧ تم تفصيل مراحل الاقتصاد الإسرائيلي من خلال المشهد الاقتصادي في التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٤

٢٨ العدد الصادر في ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧

٢٩ وهو قانون يلازم إقرار الميزانية العامة، ويتضمن سلسلة من الإجراءات القانونية ذات الطابع الاقتصادي، التي تطالب وزارة المالية بإقرارها دفعة واحدة، بزعم أنها تساعد تطبيق الميزانية العامة، على الرغم من إقرار المحكمة العليا بأن هذا القانون، الذي تعمل به الحكومات الإسرائيلية منذ أكثر من ٢٥ عاما، يتناقض مع الأسس الديمقراطية .

٣٠ أنظر نشرة "سينات" المتخصصة بالشؤون الاقتصادية السياسية وهي نشرة داخلية توزع كمادة خلفية على الهيئات القيادية والأوساط الرسمية في إسرائيل

٣١ برئاسة دافيد برووديت، مدير عام وزارة المالية سابقا

٣٢ شلومو سفيرسكي من مركز "أدفا" لبحث السياسة الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل

٣٣ أنظر المشهد الإسرائيلي في ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٧

٣٤ سعر صرف الدولار الواحد هو ٣,٨ شيكل (عند نهاية العام ٢٠٠٧)

٣٥ معطيات دائرة الإحصاءات المركزية تقول أن سلة المواد الغذائية ارتفعت بقيمة ٨٠ شيكلا (من ٨٠٠ إلى ٨٨٠ شيكلا) خلال الشهرين الأخيرين .

٣٦ إبراهيم صرصور، شيلي يحيموفيتش وغيرهما .

٣٧ شركة عائلية يملكها مردخاي يونه تأسست العام ١٩٦٨ وأنشأت آلاف الشقق السكنية خاصة في الوسط المتدين ومئات المراكز التجارية وعشرات الفنادق في أرجاء إسرائيل .

٣٨ العدد الصادر بتاريخ 20.2.2008

٣٩ صحيفة "هآرتس" العدد الصادر في ١٣/ ١/ ٢٠٠٨

٤٠ صحيفة "هآرتس" العدد الصادر في ١٣/ ١/ ٢٠٠٨

٤١ صحيفة "هآرتس" العدد الصادر في ١٣/ ١/ ٢٠٠٨

٤٢ صحيفة "هآرتس" العدد الصادر في ١٧/ ١/ ٢٠٠٨

٤٣ موقع Ynet، ٢/ ٢/ ٢٠٠٧